

Distr.: General  
5 August 2022  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والأربعون

7-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5

و21/16\*

فنلندا

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - عملية إعداد التقرير

- 1- اضطلعت وزارة الخارجية بصياغة وتنسيق التقرير الوطني الرابع لفنلندا المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل ووضعت في صيغته النهائية بالاشتراك مع وزارات أخرى.
- 2- وأتاحت صياغة التقرير مباشرة بعد نشر خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان<sup>(1)</sup> وتقرير الحكومة عن سياسة حقوق الإنسان<sup>(2)</sup> تواصل الحوار المثمر والوثيق مع المجتمع المدني بشأن حالة حقوق الإنسان في فنلندا. وأتاحت أيضاً فرصة رئيسية لدمج الجوانب التي تغطي التطورات على الصعيدين العملي والسياساتي في إجراء واحد - خطة العمل الوطنية التي عززت رصد الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، وتقرير الحكومة الذي أوجز سياسة الحكومة بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في السياقات الدولية والأوروبية والوطنية.
- 3- وقدمت وزارة الخارجية لمحة عامة عن دورة الاستعراض الدوري الشامل المقبلة إلى منظمات المجتمع المدني في نشاط نظمته الرابطة الفنلندية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2021، وأرسلت مذكرة إعلامية إلى السلطات ومنظمات المجتمع المدني حول الاستعراض المقبل لفنلندا إلى جانب تكبير بالدعوة الموجهة إلى أصحاب المصلحة في كانون الأول/ديسمبر 2021 لتقديم إسهامات.
- 4- وتم تنظيم جلسة استماع عامة عبر الإنترنت في أيار/مايو 2022 لمنظمات المجتمع المدني للتعليق على محتوى التقرير الوطني وكذلك على مستوى تنفيذ توصيات الدورة السابقة.
- 5- بالإضافة إلى ذلك، عممت وزارة الخارجية في أيار/مايو 2022 مشروع التقرير على أكثر من 140 جهة، بينها سلطات عامة، وكبار المشرفين على الجوانب القانونية، وأمناء المظالم الخاصون، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والمجالس الاستشارية، ورابطة البلديات الفنلندية، والبرلمان الصامي، والكنائس والطوائف الدينية، والعديد من منظمات المجتمع المدني، للتعليق عليه. بالإضافة إلى ذلك، نُشر مشروع التقرير على الإنترنت لإجراء مشاورة عامة مفتوحة للجميع. واستند المشروع إلى تقرير فنلندا لمنتصف المدة المقدم عام 2019 والمحدث في خريف عام 2021.
- 6- ويؤجّه الانتباه إلى الاستعراض الدوري الشامل واستعدادات فنلندا له من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والموقع الشبكي لوزارة الخارجية.

## ثانياً - تنفيذ توصيات الجولة السابقة

### أهداف الحكومة المتعلقة بتعزيز أعمال حقوق الإنسان

- 7- جعلت الحكومة من أعمال حقوق الإنسان وتعزيزها حجر الزاوية في برنامجها. ووفقاً لبرنامج حكومة رئيسة الوزراء سانا مارين (2019)<sup>(3)</sup>، يجب على الحكومة ضمان تنفيذ الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان وضمن الحماية القانونية بشكل منصف، كي تبقى فنلندا دولةً يتوفر فيها الأمن والسلامة وتحكمها سيادة القانون.
- 8- ولمعظم التحديات المبينة في التقرير الوطني السابق (المساواة في الأجر، ومنع الإقصاء، والخدمات المقدمة لكبار السن، وحالة المهاجرين، ووضع الشعب الصامي الأصلي، ووضع وحقوق الأقليات الجنسية والجنسانية) مجموعة مقابلة من الإجراءات المحددة في البرنامج الحكومي. ويشمل البرنامج أيضاً إجراءات لزيادة تعزيز المجالات المحددة كإنجازات في المجتمع الفنلندي.

## خطة العمل الوطنية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان

9- اعتُمدت خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، التي تغطي الفترة 2020-2023، بموجب قرار حكومي في حزيران/يونيه 2021. وأثناء إعداد خطة العمل، كان هناك تعاون واسع النطاق مع أصحاب المصلحة، وأولي اهتمام خاص للبرنامج الحكومي والتوصيات المقدمة إلى فنلندا من هيئات المعاهدات.

10- واستناداً إلى الخبرات المكتسبة من خطط العمل السابقة، انصب التركيز على تطوير رصد الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تشمل التدابير، في جملة أمور، تطوير البحوث المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الأساسية وجمع البيانات، ووضع تقييمات للأثر المتعلقة بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، وتعزيز رصد التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات. وعلاوة على ذلك، وضعت مؤشرات للحقوق الأساسية ومؤشرات لحقوق الإنسان كجزء رئيسي من خطة العمل التي توفر أداة جديدة لرصد الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في الأجلين القصير والطويل. وحُصصت موارد لإنشاء موقع على شبكة الإنترنت يوفر معلومات تفاعلية ومحدثة عن المؤشرات.

11- وسيُتم تنفيذ خطة العمل عندما تبدأ الفترة الانتخابية المقبلة.

## التقرير الحكومي عن سياسة حقوق الإنسان

12- اعتُمد التقرير الحكومي عن سياسة حقوق الإنسان كقرار حكومي في كانون الأول/ديسمبر 2021. وهو نتيجة عمل دام عامين ومشاورات عامة واسعة.

13- ويوجز التقرير سياسة الحكومة الطويلة الأجل بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في السياقات الدولية والأوروبية والوطنية. ووفقاً للتقرير، تدافع فنلندا عن الطابع العالمي والملزم قانوناً لحقوق الإنسان وتعزز الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

14- ويبين التقرير ويعرض الإجراءات التي تستخدمها السلطات العامة لضمان إعمال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في فنلندا، ويوضح أولويات فنلندا في المحافل العالمية. ويشدد على أهمية تعزيز عدم التمييز والمساواة وحقوق المشاركة، ويشدد على حقوق المرأة والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الجنسية والجنسانية، كما يشدد، في المحافل الأوروبية، على حقوق روما. وتم أيضاً تقديم موضوعين آخرين حديثين - الرقمنة والاتصالات الإلكترونية، والبيئة والاستدامة.

## الهيكل الجديدة لحقوق الإنسان

15- يسر الحكومة أن تعلن توسيع الإطار المؤسسي الفنلندي في الآونة الأخيرة بالاستعانة بأمين مظالم معني بكبار السن<sup>(4)</sup>، ومقرر خاص معني بالعنف ضد المرأة، ومركز سيادة القانون العامل داخل جامعة هلسنكي<sup>(5)</sup>.

## أهداف التنمية المستدامة

16- تقر الحكومة بالترابطات بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. ويتم رصد حالة التنمية المستدامة في فنلندا سنوياً. ويقوم مكتب الإحصاء في أولاند، من جانبه، بتحليل التنمية.

17- ووفقاً لتقرير حالة التنمية المستدامة لعام 2020، الذي يلخص التقدم المحرز من عام 2016 إلى عام 2020، وصلت فنلندا تقريباً إلى الأهداف المتعلقة بالاستدامة الاجتماعية والاقتصادية<sup>(6)</sup>. وترتبط التحديات الرئيسية بأنماط الاستهلاك والإنتاج، والعمل المناخي، وحالة التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، فإن السمعة مشكلة متزايدة، ولا تزال هناك تحديات تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتتحمل فنلندا مسؤولية عالمية بمساهمتها في إدارة الأزمات الدولية، لكنها لم تصل إلى المستوى المستهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومع ذلك، أسفر التزام فنلندا عن نتائج ملموسة، واحتلت المرتبة الأولى في المقارنات الدولية للتنمية المستدامة<sup>(7)</sup>.

### تنفيذ توصيات الجولة السابقة

18- من بين التوصيات الـ 153 المنبثقة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، قبلت فنلندا كلياً أو جزئياً 120 توصية وأحاطت علماً بـ 33 توصية. وأولت فنلندا الاعتبار الواجب أيضاً للمجالات التي أثارها المفوض السامي لحقوق الإنسان في ذلك الوقت في رسالته المؤرخة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وفي عام 2019، قيمت فنلندا تنفيذ التوصيات تقييماً شاملاً وقدمت تقريراً طوعياً مؤقتاً عن التنفيذ إلى مجلس حقوق الإنسان. وأجري تقييم ثان على المستوى الوطني في خريف عام 2021.

19- وأسفر تنفيذ التوصيات المقبولة كلياً أو جزئياً عن إحراز تقدم في العديد من الجوانب. ومع وجود مجموعة واسعة من الإجراءات لإحراز تقدم، نُفذ معظم التوصيات. بيد أن الحكومة تشدد على أن هذا لا يعني أنه لن يكون هناك مجال للتحسين. وعلاوة على ذلك، يتطلب بلوغ الأهداف المحددة تنفيذاً منهجياً وأعمال رصد.

20- ومع ذلك، تدرك الحكومة أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في العديد من الميادين، مثل إنهاء العنف العائلي والتمييز. وعلاوة على ذلك، يمثل مستوى التمويل الذي يمكن اعتباره كافياً معضلة دائمة. كما أن لتأمين هذه الموارد لفترات ولايات الحكومات أهمية رئيسية لأن العديد من الاستراتيجيات وخطط العمل تستمر عدة سنوات. وهناك حاجة أيضاً إلى مزيد من الاهتمام بالرصد المستمر لتنفيذ التوصيات الدولية وبضمان أن تكون إجراءات السلطات وقائية وليست مجرد رد فعل. وأخيراً، فإن تقليص مدة إجراءات المحاكم هدف هام بحيث يمكن ضمان الوصول إلى سبل انتصاف فعالة.

### قبول المعايير الدولية، والتعاون مع هيئات المعاهدات، ومتابعة الاستعراض الدوري الشامل

#### التنفيذ الكامل للتوصيات

21- رغم أن فنلندا صدقت تقريباً على جميع معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التي وضعتها الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، فإن الحكومة تدرس إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات<sup>(8)</sup>. ويسر الحكومة أن تلاحظ أن المواطنين الفنلنديين يدركون جيداً الحماية الدولية لحقوق الإنسان ويقدرونها. ووفقاً لدراسة أجرتها وزارة العدل، فإن 89 في المائة سمعوا عن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان و63 في المائة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و95 في المائة يعتقدون أن حقوق الإنسان مهمة لمجتمع فنلندي أكثر عدلاً<sup>(9)</sup>.

22- وقد أولت فنلندا دائماً أهمية كبيرة لعمل هيئات المعاهدات بوصفها جزءاً لا يتجزأ من نظام حقوق الإنسان. وتشدد فنلندا، عند تسمية مرشحين وطنيين لانتخابات هذه الهيئات، على الاستقلالية والحياد، والكفاءة المعترف بها في ميدان حقوق الإنسان ذي الصلة، والاستعداد لحضور دورات اللجنة المعنية، والتمثيل المتوازن بين الجنسين. وفي الأمم المتحدة، لم ترشح فنلندا مرشحين وطنيين لانتخابات هيئات المعاهدات منذ عام 2012. ومع ذلك، يتم اختيار المرشحين الوطنيين لهيئات الرصد التابعة لمجلس

أوروبا من خلال دعوة عامة. وعملية الاختيار مفتوحة وقائمة على الجدارة. وسيستخدم إجراء مماثل فيما يتعلق بهيئات الأمم المتحدة أيضاً<sup>(10)</sup>.

23- والحكومة ملتزمة بتنفيذ التوصيات المقبولة في الجولات السابقة. وتلاحظ الحكومة أن الغرض من تنفيذ التوصيات هو زيادة تعزيز حالة حقوق الإنسان في فنلندا. وتأمل الحكومة أن يتطور العمل الخاص بمؤشرات خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في عام 2021 والموقع الإلكتروني التفاعلي المقبل الذي سيتتبع التقدم المحرز، إلى ممارسة فضلى في المستقبل<sup>(11)</sup>.

### التنفيذ الجزئي للتوصيات

24- وفقاً لبرنامج حكومة رئيسة الوزراء سانا مارين، سيتم تقييم الشروط المسبقة للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. وسيشارك البرلمان الصامي في هذه العملية، وستسهم منظمات صامية أخرى في العمل<sup>(12)</sup>.

25- والحكومة بصدد التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأرسل اقتراح الحكومة في هذا الصدد إلى البرلمان في حزيران/يونيه 2022<sup>(13)</sup>.

26- وجهود فنلندا لتعزيز المسؤولية عن الحماية هي جهود وقائية في معظمها. وفي عام 2020، أعدت وزارة الخارجية تقريراً<sup>(14)</sup> عن سياسة المسؤولية عن الحماية التي اعتمدها فنلندا<sup>(15)</sup>.

### التوصيات المعلقة

27- لم تجد الحكومة أي أسباب جديدة لتغيير رأيها فيما يتعلق بالتحفظ الذي أبدته لدى التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أو لدى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أو لدى التصديق على اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. فعلى سبيل المثال، بما أن فنلندا دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي دخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2002، ترى الحكومة أن المادة 29 منه تشمل من حيث الموضوع نطاق تطبيق الاتفاقية الأخيرة<sup>(16)</sup>.

### الإطار الدستوري والتشريعي

#### التنفيذ الكامل للتوصيات

28- عملت الحكومة على ضمان تحديث التشريعات الفنلندية باستمرار وتعزيز التمتع بحقوق الإنسان.

29- واستمر العمل على محاربة التمييز. وقد بات الإطار التشريعي شاملاً إلى حد ما - فالتمييز القائم على أساس التوجه الجنسي وكذلك على عدة أسباب أخرى محظور في قانون عدم التمييز (2014/1325). ووفقاً لبرنامج الحكومة، يجري حالياً إصلاح جزئي لقانون عدم التمييز<sup>(17)</sup> - وقد عُقدت مشاورات عامة حول مشروع الاقتراح في ربيع عام 2022 ومن المتوقع تقديم القانون إلى البرلمان في عام 2022. ويحظر قانون المساواة بين الرجل والمرأة (1986/609) التمييز على أساس نوع الجنس أو الهوية الجنسية أو التعبير الجنساني. ومع ذلك، تدرك الحكومة أن ثمة حاجة إلى مزيد من الإجراءات - وأحد مجالات التركيز المحتملة هو اتباع نهج متعددة الجوانب إزاء الضعف.

30- وهناك عدة مشاريع لدعم تنفيذ هذه القوانين على مستويات متعددة من القطاع العام. فعلى سبيل المثال، نفذت وزارة العدل، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة، ورابطة البلديات الفنلندية، ومنظمة سيتا - حقوق المثليين في فنلندا، والرابطة الليتوانية للمثليين، مشروعاً يسمى "حقوق قوس قزح"<sup>(18)</sup>، دعم

تنفيذ قانون عدم التمييز وعزز المساواة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على مختلف المستويات، واقترحت حكومة أُولاند خطة عمل بشأن تكافؤ الفرص للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في المجتمع الأُولاندي 2019-2025<sup>(19)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت وزارة العدل، إلى جانب وزارات أخرى، تقييماً لإعمال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للأقليات الجنسية والجنسانية في فنلندا<sup>(20)</sup>(21).

31- وبُذِل المزيد من الجهود لضمان إمكانية الوصول. فعلى سبيل المثال، دخل المرسوم الحكومي بشأن إمكانية الوصول إلى المباني (2017/241) حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2018. وينطبق المرسوم على أعمال البناء والإصلاح أو التغيير الجديدة التي تتطلب تصريح بناء. ونشرت وزارة البيئة مبادئ توجيهية بشأن البناء الذي يتيح إمكانية الوصول، كملحق للمرسوم الجديد<sup>(22)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، نشرت وزارة المواصلات والاتصالات برنامج عمل للفترة 2017-2021 لضمان أن تكون الخدمات الرقمية المشتركة مناسبة لأكثر عدد ممكن من الناس<sup>(23)</sup>. ويترجم برنامج العمل تدابير ملموسة ذات أولوية يمكن تنفيذها ورصدها على المدى القصير لزيادة المساواة في الحصول على خدمات النقل والاتصالات الرقمية. والعمل جارٍ على وضع تقرير ومجموعة من التوصيات بشأن تعريف المعلومات المتعلقة بإمكانية الوصول وتوافرها وبشأن زيادة الوعي بين مقدمي خدمات التنقل<sup>(24)</sup>. وأنشأت حكومة أُولاند مجلساً يعنى بمسائل الإعاقة<sup>(25)</sup> (*Rådet för personer med funktionsnedsättning*)، جددت ولايته حتى عام 2023، وقد وضع خطة عمل بشأن السياسة المتعلقة بالإعاقة<sup>(26)</sup>(27).

32- وواصلت الحكومة عملها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين والأقليات العرقية. وبناء على ذلك، اعتمد برنامج عمل الحكومة لمكافحة العنصرية وتعزيز العلاقات الطيبة<sup>(28)</sup> في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وسيتم تنفيذه في مختلف القطاعات الإدارية خلال الفترة 2021-2023. ويتضمن برنامج العمل تدابير سياساتية ملموسة في مختلف مجالات الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر التشريع الفنلندي الحالي أساساً جيداً لتعزيز المساواة للروما. وقد عممت السياسة الوطنية للروما للفترة 2018-2022 مراعاة الإجراءات والتدابير التي تخلق المزيد من القدرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان والوضع الاجتماعي والاقتصادي للروما<sup>(29)</sup>. وفيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين، جرى مؤخراً تقييم العملية الوطنية للجوء بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال اللجوء. وأحاطت فنلندا علماً بالتوصيات المتصلة بهذا الموضوع، ووضعت دائرة الهجرة الفنلندية خطة بشأن كيفية تحسين عملها. وخصصت الدائرة أيضاً مزيداً من الموارد للضوابط الداخلية ومراقبة الجودة. في صيف عام 2021، دخلت التعديلات التشريعية التي تعزز المساعدة القانونية للاجئين والوصول إلى العدالة حيز التنفيذ (2021/737). وتدرك الحكومة أن بعض الإجراءات المتخذة في ميدان الهجرة شكلت تغييرات جذرية أدخلت خلال ولاية الحكومة السابقة، ووفقاً لتقييم أجري، لا يزال هناك مجال للتحسين، لا سيما من الناحية الإجرائية<sup>(30)</sup>(31).

### التنفيذ الجزئي للتوصيات

33- وفقاً لقانون المساواة بين الجنسين، يُحظر التمييز على أساس الحمل والإجازات الأسرية<sup>(32)</sup>. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لوقف هذا النوع من التمييز بشكل كامل.

34- ووفقاً لبرنامج الحكومة، ستُجري الحكومة إصلاحاً شاملاً للتشريعات التي تتناول الجرائم الجنسية استناداً إلى مبدأ السلامة البدنية والحق في تقرير المصير الجنسي. وسيعُدُّ تعريف الاغتصاب في القانون الجنائي بحيث يستند إلى عدم وجود موافقة مع كفالة الضمانات القانونية المناسبة في الوقت نفسه. وقدمت الحكومة اقتراحها التشريعي إلى البرلمان في شباط/فبراير 2022 (HE 2022/13 vp)، ووافق البرلمان

على التعديلات التشريعية في حزيران/يونيه 2022<sup>(33)</sup>. وبالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية، تشير الحكومة إلى أهمية امتلاك السلطات المهارات اللازمة لإجراء التحقيقات بطريقة فعالة تتسم بالحساسية.

35- وعلاوة على ذلك، تسعى الحكومة إلى تقديم اقتراح قانون عن الاعتراف القانوني بنوع الجنس يحترم حق الناس في تقرير مصيرهم الجنسي، إلى البرلمان في عام 2022. وسيُزال شرط العقم من القانون، وستُفصل العلاجات الطبية عن الاعتراف القانوني بنوع الجنس. وقد عُقدت مشاورات عامة بشأن الاقتراح في ربيع عام 2022<sup>(34)</sup>. وتقر الحكومة بأن آراء مخالفة أُعرب عنها في هذه المشاورة بشأن حالة القصر. وعلاوة على ذلك، ستضع الاستراتيجية الوطنية للطفل<sup>(35)</sup> مبادئ توجيهية وطنية لأفضل الممارسات للمهنيين الصحيين فيما يتعلق بإبلاغ الأسر عن حمل طفلهم لصفات الجنسين<sup>(36)</sup>. ولاحظت الحكومة الرغبة في وضع تشريع بالإضافة إلى التوجيهات.

36- وحدثت دائرة الهجرة الفنلندية تعليماتها للنظر في قضايا الأطفال واتخاذ القرارات ذات الصلة في الدائرة، ولا سيما فيما يتعلق بالاستماع إلى طفل في ضوء الآراء التي اعتمدها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في البلاغ<sup>(37)</sup>. ب. ضد فنلندا (البلاغ رقم 2018/51). وعلاوة على ذلك، تخطط الحكومة لتقديم اقتراح إلى البرلمان في صيف عام 2022 لتعزيز وضع القصر من حاملي صفة اللاجئ أو حاملي تصريح إقامة عند التقدم بطلب للحصول على تصاريح إقامة لبقية أفراد الأسرة الموجودين في الخارج<sup>(37)</sup>. وفي هذا الصدد، أشارت الحكومة إلى وجود دعوات لإجراء إصلاح أوسع نطاقاً لمعايير لم شمل الأسر. وبدأت الحكومة تقييم الحاجة إلى إصلاح شامل لقانون الأجانب.

37- وتسلم الحكومة بأهمية مؤسسات الأعمال التجارية في إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والأطفال والعمال. وفنلندا ملتزمة بالامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتعزيزها بنشاط، فضلاً عن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات. وتوجد خطة عمل وطنية، وقد أُجريت دراسات عن الحالة الراهنة للمؤسسات الفنلندية<sup>(38)</sup>. وفي ربيع عام 2022، نشرت وزارة الشؤون الاقتصادية والعمل مذكرة<sup>(39)</sup> تحدد الخيارات المتاحة لمحتوى التزامات العناية الواجبة في التشريعات الوطنية التي ستطبق على الشركات الفنلندية<sup>(40)</sup>. ومع ذلك، نشر الاتحاد الأوروبي أيضاً اقتراحه بوضع توجيه يتعلق بالقضية نفسها. ولاحظت الحكومة أن هناك آراء مختلفة عما إذا كانت لا تزال هناك حاجة إلى قانون وطني. وفيما يتعلق بحقوق العمال، فإن المواضيع التي برزت في المناقشة العامة خلال الفترة الماضية تشمل ظروف العمال الأجانب وحقوق الأشخاص الذين يعملون كمستقلين في المنصات الإلكترونية.

38- ويوفر التشريع الفنلندي إمكانية اختيار خدمة غير عسكرية بدلاً من التجنيد. وألغى قانون إعفاء شهود يهوه من الخدمة العسكرية في ظروف معينة عام 2019 لمعاملة جميع الطوائف الدينية في فنلندا على قدم المساواة<sup>(41)</sup>. وأحاطت الحكومة علماً بالملاحظات التي أبدتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والتي توصي بتوسيع نطاق الإعفاء بدلاً من ذلك<sup>(42)</sup>. وأحاطت علماً أيضاً بالتوصيات المتعلقة بطول مدة بدائل الخدمة العسكرية وطابعها المدني.

**سياسات حقوق الإنسان، وخطط العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان (أو مجالات محددة)**

#### التنفيذ الكامل للتوصيات

39- واصلت فنلندا جهودها لزيادة تحسين أطرها القانونية والإدارية ذات الصلة المذكورة أعلاه، وكذلك لمواءمة سياساتها مع التزاماتها الدولية<sup>(43)</sup>. وبالإضافة إلى عدة إجراءات محددة في مجال السياسة العامة (موصوفة في إطار الفروع المواضيعية المقابلة)، اتخذت إجراءات أكثر عمومية وشمولاً.

40- فعلى سبيل المثال، يتواصل في خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان العمل الحثيث المبين في الخطط السابقة. ولم ينفذ سوى مشروعين من أصل 43 مشروعاً مدرجاً في خطة العمل الوطنية الثانية، وهما مشروعان مرتبطان بشكل أساسي بإصلاح الخدمات الصحية والاجتماعية الذي لم ينجح في عام 2019. وخصصت موارد مالية لتنفيذ خطة العمل الثالثة<sup>(44)</sup>.

41- وعلاوة على ذلك، عُززت موارد المجلس الفنلندي لتحليل الأثر التنظيمي، وسيتم اعتماد نظام على المستوى الحكومي لإجراء تقييم لاحق للأثر التنظيمي. ووضعت الحكومة أيضاً خطة عمل شاملة لتحسين القواعد التنظيمية. وأجريت دراسات وأعدت تقارير في العديد من مجالات حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل والتعليم<sup>(45)</sup>.

42- ولاحظت الحكومة أن العديد من أصحاب المصلحة يدعون إلى إجراء تقييم أكثر انتظاماً للأثر المترتب على الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان. ولذلك، تعكف الحكومة على وضع تقييمات للأثر المترتب على الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في الصياغة التشريعية عن طريق توفير التوجيه والتدريب لواقعي القوانين وتعزيز التعاون بين السلطات فيما يتعلق بتقييمات الأثر. وسيتم إنشاء نظام رصد يغطي جميع القطاعات الإدارية للدولة لرصد المساواة بين الجنسين. وسيكون تقييم الأثر على الجنسين جزءاً إلزامياً من الوظائف الإدارية العامة في جميع الإدارات الحكومية.

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

### التنفيذ الجزئي للتوصيات

43- يشكل مركز حقوق الإنسان ووفده المعني بحقوق الإنسان وأمين المظالم البرلماني معاً المؤسسة الوطنية الفنلندية لحقوق الإنسان. والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مستقلة وذاتية الإدارة. وقد زادت الميزانية المخصصة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من 6 201 000 يورو عام 2017 إلى 7 145 000 يورو عام 2020، وشملت ستة موظفين جدد (اثنان لمركز حقوق الإنسان وأربعة لمكتب أمين المظالم البرلماني). وفي عام 2021، زادت الميزانية إلى 7 517 000 يورو<sup>(46)</sup>.

## العنف الجنساني، والعنف ضد المرأة، والعنف العائلي

### التنفيذ الكامل للتوصيات

44- يمثل العنف العائلي واحدة من أكثر مشاكل حقوق الإنسان المتواصلة في المجتمع الفنلندي. ووفقاً للإحصاءات الأولية، تعرض 31 في المائة من النساء و18 في المائة من الرجال للعنف أو التهديد من جانب الشريك السابق<sup>(47)</sup>. وهناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات لتحديد أشكاله، ومن بينها ما يسمى بالعنف المتصل بالشرف وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتقديم المساعدة والدعم للضحايا. وخلال الأشهر الـ 12 الماضية، أبلغ فقط 50 في المائة من النساء و21 في المائة من الرجال الذين تعرضوا للعنف الأسرة أو السلطات عما تعرضوا له<sup>(48)</sup>.

45- وواصلت الحكومة إجراءاتها الحازمة لإنهاء العنف العائلي وكذلك العنف الجنساني والعنف ضد المرأة. وبناء على ذلك، وضعت لجنة مكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي<sup>(49)</sup> خطة عمل لتنفيذ اتفاقية اسطنبول للفترة 2018-2021<sup>(50)</sup> والفترة 2022-2025، وتقوم لجنة بإعداد خطة عمل لأولاند. وتستند أهداف خطة العمل إلى حد كبير إلى التوصيات الصادرة عن فريق دولي من الخبراء المستقلين. وتتمثل الأهداف الرئيسية الثلاثة للخطة الجديدة في تعزيز (1) المنظور الجنساني والتقاطعية في تنفيذ اتفاقية اسطنبول؛ (2) تعزيز التعاون بين القطاعات والمتعدد المهنيين؛ (3) تحسين تحديد العنف ضد



المرأة والعنف العائلي والتدخل بشأنهما. وعلى غرار الخطة السابقة، تمت التدابير المقترحة في خطة العمل لتشمل جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة وهي تشترك منظمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، أعدت مجموعة عمل مشتركة بين القطاعات، بقيادة وزارة العدل، خطة لمكافحة العنف ضد المرأة<sup>(51)</sup>، نشرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وسيتم تنفيذ الخطة بحلول ربيع عام 2023. ومن بين المجالات التي تركز عليها الخطة العنف المرتبط بالشرف والعنف الرقمي. وفي أولاند، وُضعت استراتيجية لمكافحة العنف المنزلي. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الاستراتيجية الجديدة لعمل الشرطة الوقائية للفترة 2019-2023 وخطة العمل التي وضعها مجلس الشرطة الوطنية على ضمان السلامة والأمن والشعور بالأمن لدى مختلف الفئات السكانية<sup>(52)</sup>. وتراعي الخطة بوجه خاص النساء والشباب والأطفال<sup>(53)</sup>. ورغم اتخاذ إجراءات كثيرة لمنع العنف وحماية الضحايا، لاحظت الحكومة الدعوات إلى زيادة الاستثمار في التواصل مع مرتكبي أعمال العنف من أجل ردعهم عن السلوك العنيف.

46- وتمول الدولة خدمات المأوى وتقدم المساعدة الفورية في حالات الأزمات، كما تقدم الدعم المعيشي والنفسي والاجتماعي على مدار الساعة وطوال الأسبوع، والمشورة والتوجيه المجانيين لكل من يحتاجهما بغض النظر عن محل إقامته. ودخل قانون تعويض الدولة لمنتجات خدمات المأوى (2014/1354) حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2015. وفيما يتعلق بعام 2021، خُصص ما مجموعه 25,55 مليون يورو لـ 29 مأوى تستطيع في المجمع استقبال 211 عائلة. والملاجئ مفتوحة لأي شخص - امرأة أو رجل أو طفل من جميع الأعمار - عانى من العنف العائلي أو مهدد بالتعرض له. وعادة ما يقيم الأطفال في الملجأ مع أحد الوالدين. وأتاح القانون المعني للبالغين أيضاً الذين ليس لديهم أطفال دخول مأوى بينما كانت الملاجئ في السابق لا تقبل سوى النساء المصحوبات بأطفال. وتغطي الملاجئ أجزاء مختلفة جغرافياً من فنلندا وتشمل أيضاً أماكن سكن الأقليات الناطقة بالسويدية، فضلاً عن النساء والأطفال المهاجرين. ويتيح العديد من الملاجئ أيضاً إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة - ومع ذلك، أُعرب عن الرغبة في أن تكون معلومات إمكانية الوصول متاحة بشكل أفضل. وفي أيار/مايو 2017، افتتح مركز لمعالجة حالات الاغتصاب (مركز دعم لضحايا الجرائم الجنسية)، كما هو منصوص عليه في اتفاقية اسطنبول، في مستشفى جامعة هلسنكي. وفي أيار/مايو 2022، أنشئ 16 مركز دعم، بينها خمسة مراكز دعم رئيسية تعمل في المستشفيات الجامعية، إضافة إلى المراكز الموجودة في المستشفيات الإقليمية أو المراكز الصحية. ويجري حالياً إنشاء المزيد من مراكز الدعم هذه في مناطق مختلفة من البلد، ومن المقرر أن تكون مرتبطة ارتباطاً بمراكز الدعم الرئيسية. وبموجب قانون أولاند بشأن الملاجئ (2015:117)، يجب على المقاطعة ضمان وصول ضحايا العنف العائلي إلى هذه الملاجئ<sup>(54)</sup>.

47- ويحظر القانون الجنائي الفنلندي العقاب البدني للأطفال. ووفقاً لبيانات المتابعة، انخفض اللجوء إلى العنف التأديبي انخفاضاً كبيراً على مدى السنوات الـ 20 الماضية. ومما يؤسف له أن ثمة مؤشرات على أن المواقف تجاه العقوبة البدنية أصبحت أكثر تفهماً لهذه العقوبة في السنوات الأخيرة<sup>(55)</sup>. وستجرى دراسة عن الأطفال الضحايا في إطار الاستراتيجية الوطنية للطفل. وتنفذ الاستراتيجية أيضاً دليلاً وأداة تثقيفية بشأن تحديد حالات الانفصال والعنف بعد الانفصال بالتعاون مع المعهد الفنلندي للصحة والرعاية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، وضعت خطة عمل لمنع العنف ضد الأطفال للفترة 2020-2025<sup>(56)</sup>. وتتناول خطة العمل حقوق الطفل، والإدمان، والعوامل التي تحمي من العنف، فضلاً عن عوامل الخطر وعواقبها. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت خطة عمل وطنية للفترة 2022-2025 بشأن اتفاقية لانزاروت<sup>(57)</sup> وأطلق مشروع بارنهاوس الوطني<sup>(58)(59)</sup>.

## التنفيذ الجزئي للتوصيات

48- رغم اتخاذ إجراءات جوهرية لإنهاء جميع أنواع العنف، ولا سيما العنف العائلي، إلى جانب التمويل، تسلم الحكومة بأنها تعالج مشكلة تتطلب مزيداً من العمل والمتابعة وتقييماً مستمراً. ولسوء الحظ، لا يزال العنف العائلي يؤدي إلى الموت في أسوأ الأحوال. وعلاوة على ذلك، تحتاج الآراء المتعددة الجوانب إلى مزيد من الاهتمام فضلاً عن التعاون بين مختلف السلطات. ولذلك، فإن البرامج المذكورة أعلاه متعددة السنوات لضمان استمرار العمل<sup>(60)</sup>.

## التمييز ضد المرأة

### التنفيذ الكامل للتوصيات

49- تلاحظ الحكومة أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات حازمة للتصدي للتمييز بين الجنسين، ولهذا السبب يجب إنشاء مؤسسات قوية. ومن بين المؤسسات المعنية في فنلندا أمين المظالم المعني بالمساواة، والمحكمة الوطنية لعدم التمييز، ومحكمة المساواة، ووحدة المساواة بين الجنسين في وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة، ومجلس المساواة بين الجنسين. وفي أoland، وُضعت خطة لتحقيق المساواة<sup>(61)</sup><sup>(62)</sup>.

50- وأدخلت تغييرات تشريعية تتعلق بالإجازة العائلية. والهدف من ذلك هو تقسيم متساو للإجازة الأسرية ومسؤوليات الرعاية بين الوالدين في الأسرة، مع مراعاة مختلف أنواع الأسر، وتعزيز عدم التمييز والمساواة في عالم العمل، والحد من التفاوتات في الأجور بين الجنسين. وسيكون لدى العائلات المزيد من الفرص للاختيار والمرونة في أخذ إجازة عائلية. وتسلم الحكومة بضرورة متابعة نتائج الإصلاح وبأهمية التدابير الداعمة للمساواة في الممارسة العملية، بما في ذلك دور الآباء والمساواة بينهم وبين الأمهات في الصفة. والواقع أن الحكومة لاحظت أن العدد الأكبر من الاتصالات التي يتلقاها أمين المظالم المعني بالمساواة يتعلق بالتمييز بسبب الحمل والإجازة العائلية<sup>(63)</sup>. وفي عام 2018، حجزت حكومة أoland أموال الميزانية للسنوات الخمس المقبلة للعمل الوقائي لمواجهة المعايير النمطية للجنسين ومكافحة العنف الجنسي بين الأطفال والشباب في أoland سواء أكان بالكلام أو الفعل<sup>(64)</sup>.

### التنفيذ الجزئي للتوصيات

51- بينما استمرت الجهود الرامية إلى إنهاء جميع أنواع التمييز، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به. ولذلك، ووفقاً للبرنامج الحكومي الحالي، يجري حالياً إصلاح جزئي لقانون عدم التمييز على النحو المذكور أعلاه. وتشمل المسائل التي يتعين تقييمها، في جملة أمور، اختصاص مهام السلطات المشرفة على قانون عدم التمييز، وتعريف التحرش، والالتزام بالتصدي للمضايقة. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت حكومة أoland في تنقيح قانون عدم التمييز في أoland<sup>(65)</sup>. ولسوء الحظ، لا يزال هناك العديد من المشاكل. فعلى سبيل المثال، يمثل التحرش الجنسي مشكلة موجودة في مختلف القطاعات، وهو يطال حتى الفتيات الصغيرات. وبالإضافة إلى ذلك، أثار أمين المظالم المعني بالمساواة، في جملة أمور، مسائل تتعلق بالتمييز في التوظيف والتنوع بين الجنسين<sup>(66)</sup>.

52- وُضعت خطة عمل الحكومة للمساواة بين الجنسين في عام 2020 لتنسيق التدابير الرامية إلى تحقيق مجتمع متساو بين الجنسين في مختلف القطاعات. وعلاوة على ذلك، سُعزز المساواة في الأجور من خلال مواصلة برنامج المساواة في الأجور. ونُظر في إدخال تعديلات تشريعية لتعزيز الشفافية في الأجور<sup>(67)</sup>. وخصصت الحكومة موارد لمنصب دائم جديد لمكتب أمين المظالم المعني بالمساواة اعتباراً من عام 2022. وسيبلغ التمويل المخصص لخطة العمل من أجل برنامج المساواة بين الجنسين والمساواة في الأجور 0,5

مليون يورو سنوياً. وتُرصد المساواة في الأجور كجزء من أهداف التنمية المستدامة<sup>(68)</sup>. وتضيق الفجوة في الأجور بين المرأة والرجل تدريجياً ولكن ببطء منذ عام 2000. ففي أوائل عام 2000، كان متوسط الدخل الشهري للنساء يوازي 80 في المائة من متوسط دخل الرجال، وارتفع هذا المتوسط إلى 84 في المائة عام 2020<sup>(69)</sup>. وتلاحظ الحكومة أن الفصل بين المهن حسب نوع الجنس لا يزال يمثل مشكلة. وفي أيار/ مايو 2022، انطلق مشروع يرصد الاختلافات في المهن والمسارات الوظيفية وتأثيرها على فروق الأجور.

## التمييز العنصري

### التنفيذ الكامل للتوصيات

53- ينص البرنامج الحكومي على أن الحكومة ستكافح العنصرية والتمييز في جميع قطاعات المجتمع. واعتمد برنامج عمل الحكومة لمكافحة العنصرية وتعزيز العلاقات الطيبة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 وسيتم تنفيذه خلال الفترة 2021-2023<sup>(70)</sup>.

54- واتخذت أيضاً إجراءات أخرى مختلفة لمواصلة وتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة التمييز العنصري. وتتسق وزارة العدل النظام الوطني لرصد التمييز. وتتخذ وزارة العدل بالتعاون مع شركاء مختلفين مجموعة من المشاريع للتشجيع على عدم التمييز<sup>(71)</sup>. فعلى سبيل المثال، كانت هناك حملة إعلامية واسعة النطاق ضد العنصرية في مشروع "الجميع من أجل المساواة"<sup>(72)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مشاريع تركز على تنسيق العمل الوطني لمكافحة جرائم الكراهية، وتطوير الإبلاغ عن جرائم الكراهية وجمع البيانات، وتحسين قدرة الشرطة والمدعين العامين والقضاة على مكافحة جرائم الكراهية وخطاب الكراهية. وفي هذه المشاريع، تم توفير التدريب وإنتاج مواد لدعم العمل ضد جرائم الكراهية وخطاب الكراهية. ونتيجة لذلك، وضعت مكافحة جرائم الكراهية ضمن أولويات استراتيجية الشرطة، ونُظمت طائفة واسعة من التدريبات<sup>(73)</sup>. وضباط الشرطة نشطون على مختلف منصات التواصل الاجتماعي بهدف تيسير الاتصال بالشرطة ويُنظر إلى وجودهم على هذه المنصات على أنه وسيلة جيدة لمنع خطاب الكراهية غير القانوني عبر الإنترنت. وستفتح الاستراتيجية الوطنية للطفل موقعاً على شبكة الإنترنت لمكافحة التسلط والتحرش الجنسي والعنف وخطاب الكراهية والتمييز بالتعاون مع الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم<sup>(74)</sup>. ومع ذلك، تسلم الحكومة بأن مكافحة العنصرية، ولا سيما العنصرية الهيكلية، بطريقة منهجية موضوع يحتاج إلى اهتمام مستمر، شأنه شأن مكافحة التمييز المتعدد الأشكال والجوانب.

55- وقد بُذلت جهود للحد من جرائم الكراهية المرتكبة ضد الأقليات. فعلى سبيل المثال، ركزت الاستراتيجية الجديدة لعمل الشرطة الوقائية للفترة 2019-2023 وخطة العمل التي وضعها مجلس الشرطة الوطنية على ضمان السلامة والأمن والشعور بالأمن لدى مختلف الفئات السكانية. وبناء على ذلك، ستواصل الشرطة زيادة تفاعلها مع مجموعات الأقليات وتطوير خبراتها في المسائل الخاصة بهذه المجموعات. وانخفض عدد الجرائم المشتبه بأنها جرائم كراهية من سنوات الذروة (250 عام 2015 و852 عام 2020)، رغم أن الحكومة تدرك أن الشرطة تُبلغ بجزء من الجرائم فقط<sup>(75)(76)</sup>.

### التنفيذ الجزئي للتوصيات

56- مضت الحكومة في تعزيز الجهود التي يبذلها أمين المظالم المعني بعدم التمييز. ففي عام 2021، تم الاتصال بمكتب أمين المظالم المعني بعدم التمييز 584 مرة في أمور تتعلق بالتمييز، وهذا العدد أخذ في التزايد منذ السنوات القليلة الماضية (984 مرة عام 2018)<sup>(77)</sup>. وتلقت المفوضية تمويلاً لموظف إضافي واحد في عملها لمكافحة التمييز<sup>(78)</sup>.

## المهاجرون

### التنفيذ الكامل للتوصيات

57- عززت الحكومة السياسات المتصلة باستقبال المهاجرين واللجئين وإدماجهم. ويضع قانون الإدماج (2010/1386) الأساس للتدابير التي تعزز إدماج المهاجرين. ففي أوائل صيف عام 2022، أرسل اقتراح بإصلاح قانون لإجراء مشاوره عامة بشأنه. ويُسْتكمل القانون بتقرير الحكومة عن الحاجة إلى إصلاح خدمات تعزيز التكامل<sup>(79)</sup>. ويضع التقرير مبادئ توجيهية لتعزيز الإدماج بطريقة تكفل إشراك المهاجرين المتزايدين في المجتمع وتستخدم مهارات المهاجرين استجابة للتغيرات الرئيسية في المجتمع، بما في ذلك انخفاض عدد السكان في سن العمل. من جانبها، وضعت حكومة أولاند برنامجاً لتعزيز الإدماج<sup>(80)</sup>. ويجمع مكتب الإحصاءات الفنلندي معلومات إحصائية عن الهجرة والاندماج<sup>(81)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت تدابير<sup>(82)</sup> لمساعدة منظمات الولايات والبلديات والقطاع التطوعي على تعزيز المساواة والتنوع الثقافي والتكامل من خلال الفن والثقافة<sup>(83)</sup>. ورغم جميع الإجراءات المتخذة، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به. فعلى سبيل المثال، تبين أن ثمة أوجه قصور تتعلق بحقوق العمال الأجانب<sup>(84)</sup>.

58- وسعت الحكومة جاهدة إلى تعزيز المشاركة السياسية للأقليات. وكجزء من البرنامج الوطني للديمقراطية 2025، أنشأ المجلس الاستشاري للعلاقات العرقية، الذي يعمل داخل وزارة العدل، فريقاً عاملاً معنياً بالفنلنديين متعددي اللغات والمهاجرين الذين أصبحوا فنلنديين بوصفهم جهات مجتمعية فاعلة. وفي حزيران/يونيه 2022، نشر الفريق العامل تقريراً مع توصيات<sup>(85)</sup>. وعلاوة على ذلك، يتمثل أحد أهداف برنامج عمل الحكومة لمكافحة العنصرية وتعزيز العلاقات الطيبة في وضع هياكل وأساليب مشاورات ميسرة لضمان فرص مشاركة الفئات المعرضة لخطر التمييز<sup>(86)</sup>.

### التنفيذ الجزئي للتوصيات

59- تركز الاستراتيجية المذكورة أعلاه المتعلقة بعمل الشرطة الوقائية 2019-2023 وخطة العمل التي وضعها مجلس الشرطة الوطنية على ضمان السلامة والأمن والشعور بالأمن لمختلف الفئات السكانية. وسيتم التركيز بوجه خاص على حماية الناس من الوقوع ضحايا للعنف وعلى منع ارتكاب أعمال عنف<sup>(87)</sup>.

60- وبالإضافة إلى الإصلاحات التشريعية المذكورة أعلاه، يجري تنفيذ العديد من المشاريع في دائرة شؤون الهجرة بهدف تحسين المساعدة القانونية المقدمة لطالبي اللجوء وتحسين وضعهم العام أثناء إجراءات اللجوء<sup>(88)</sup>. وتم تعيين المزيد من الأخصائيين الاجتماعيين ذوي المهارات المحددة (العمل الاجتماعي الأسري والدعم في الأزمات) في مراكز الاستقبال<sup>(89)</sup>.

61- وزودت الحكومة أمين المظالم المعني بعدم التمييز بموارد جديدة. وأحد أسباب هذه الزيادة هو الحاجة إلى رصد العدد المتزايد من عمليات الترحيل. وأتاحت الموارد الجديدة إنشاء ثلاث وظائف دائمة جديدة في مكتب أمين المظالم المعني بعدم التمييز<sup>(90)</sup>.

## الأقليات والشعوب الأصلية

### التنفيذ الكامل للتوصيات

62- واصلت الحكومة جهودها لمنع التمييز ضد الروما والأقليات الأخرى. ويتمثل الهدف الرئيسي للسياسة الوطنية للروما في فنلندا (2018-2022) في دعم التقدم المحرز في الإدماج المجتمعي للروما والتنمية الإيجابية للحقوق اللغوية والثقافية والاجتماعية للروما. ويجري حالياً إعداد وثيقة سياسة للفترة 2023-2030.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للطفل، سُنِّدَ تقرير عن إعمال رفاه وحقوق أطفال الروما والصاميين في فنلندا بالتعاون مع أمين المظالم المعني بالأطفال في فنلندا. وقد أُخذ التمييز في الحسبان في وثيقة السياسة العامة بوصفه موضوعاً شاملاً لعدة قطاعات مع تدابير محددة تتعلق به من بين جميع المبادئ التوجيهية للسياسات. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن برنامج عمل الحكومة لمكافحة العنصرية وتعزيز العلاقات الطيبة للفترة 2021-2023، والبرنامج الوطني للعمل الشبابي والسياسات الشبابية للفترة 2020-2023 تدابير ملموسة للتصدي للتمييز ضد الروما<sup>(91)</sup>. ويغطي البرنامج الوطني للسياسات اللغوية<sup>(92)</sup> اللغات الصامية ولغة الروما واللغة الكاريلية<sup>(93)</sup>.

### التنفيذ الجزئي للتوصيات

63- زادت الحكومة من جهودها لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الصاميين الأصليين. فعلى سبيل المثال، في تخطيط الموارد الطبيعية لموطن الصاميين، تُحدّد أهداف استخدام الغابات وإدارتها على مستوى الوطن بكامله ولكل تعاونية من تعاونيات رعي أيائل الرنة على حدة. ويقوم فريق أكوي كون لتخطيط الموارد الطبيعية احتياجات الأشخاص الذين يستخدمون المنطقة في سبل العيش التقليدية، وينقل هذه الاحتياجات إلى القائمين على عملية التخطيط، ويجري تقيماً للأثار التي يرتبها ذلك على ثقافة الصاميين. وعلاوة على ذلك، يستند تنسيق عمليات الحراثة إلى الاتفاق الذي أبرمه في عام 2014 برلمان الصاميين، وجمعية قرية سكولت، وتعاونيات رعي أيائل الرنة في موطن الصاميين، وميتساهاليتوس فيما يتعلق بالممارسات الواجب اتباعها في الوطن وإبرام اتفاقات محلية أكثر تفصيلاً. ويتم رصد تنفيذ الاتفاق سنوياً في مفاوضات بين الطرفين. ويجري حالياً تحديث قانون التعدين<sup>(94)</sup>. وعلاوة على ذلك، أعيد جزء من مجموعات المتاحف، وجرى مناقشة حقوق الملكية غير المادية للصاميين<sup>(95)</sup>. وعينت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لجنة الحقيقة والمصالحة المعنية بالشعب الصامي<sup>(96)</sup>. والمفاوضات جارية بشأن إدخال تعديلات على القانون المتعلق ببرلمان الصاميين<sup>(97)</sup>.

64- وواصلت الحكومة جهودها لضمان تمثيل جميع الناس في الحياة السياسية والعامة. والهدف من برنامج الحكومة الحالي للديمقراطية الوطنية عبر الإدارات لعام 2025<sup>(98)</sup> هو تعزيز المشاركة وأشكال جديدة من التفاعل بين الإدارة العامة والمجتمع المدني. ويقوم الفريق العامل التابع لبرنامج الديمقراطية الوطنية حالياً بإعداد مشروع قرار حكومي عن السياسات الديمقراطية الفنلندية منذ عام 2020، يؤكد أهمية الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون إلى جانب الديمقراطية. وفي عام 2019، أقر برلمان أولاند قانوناً جديداً للانتخابات في أولاند، مع إمكانية الوصول وزيادة المساواة كعوامل رئيسية. وسيتم إنشاء "مدرسة انتخابية" في أولاند خاصة للمهاجرين وأصحاب الدخل واللجئين وغيرهم ممن يدلون بأصواتهم لأول مرة، مثل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل مساعدتهم على فهم النظام السياسي والنظام الانتخابي وإجراءات التصويت<sup>(99)</sup>.

65- وقد عملت الحكومة على ضمان تقديم الخدمات للجميع دون أي نوع من التمييز. ووفقاً لقانون عدم التمييز، يقع على عاتق السلطات ومقدمي خدمات التعليم وأرباب العمل التزام بتعزيز المساواة، الأمر الذي يمكن أن يشمل توفير خدمات تراعي الحساسيات الثقافية. ويجري تزويد الجهات الفاعلة الرئيسية بالتدريب والأدوات العملية وبناء القدرات في إطار مختلف مبادرات السياسة العامة مثل برنامج عمل الحكومة لمكافحة العنصرية وتعزيز العلاقات الطيبة. وطورت دائرة الهجرة الفنلندية كفاءاتها في مشروع أوساكا فيما يتعلق بدعم وتحسين إمكانيات الدراسة والعمل لطالبي اللجوء<sup>(100)</sup>. وعلاوة على ذلك، يُدعم الفن والثقافة الصاميان بتخصيص اعتماد لهما في ميزانية الدولة كل عام. ويعزز هذا التخصيص تحقيق الإدارة الذاتية

في المسائل المتعلقة بالثقافة الصامية. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم البرنامج الفنلندي للسياسات الخاصة بالروما (ROMPO) 2018-2022 الحفاظ على لغة الروما وفنهم وثقافتهم وتطويرها<sup>(101)</sup>.

## الأشخاص ذوي الإعاقة، والحق في ظروف عمل عادلة ومرضية

### التنفيذ الكامل للتوصيات

66- واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تعزيز فرص العمل المنتج والمأجور للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتم اتخاذ العديد من الإجراءات أو التخطيط لها. فعلى سبيل المثال، اقترحت الحكومة قانوناً بإنشاء Työkanava Oy، وهي شركة عامة تهدف إلى توفير العمل للأشخاص ذوي الإعاقات الجزئية (HE 198/2021 vp). وعلاوة على ذلك، تعترم حكومة أولاند دراسة الحاجة إلى اتخاذ تدابير تشريعية تتعلق، على سبيل المثال، بنظام الخدمات الاجتماعية الذي يدعم الإدماج في سوق العمل<sup>(102)</sup>. ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود - وفقاً لإحدى الدراسات، واجه 28 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة تمييزاً في العمل أو في البحث عن عمل بسبب إعاقتهم<sup>(103)</sup>. وعلاوة على ذلك، لاحظت الحكومة أن فنلندا تلقت توصيات بشأن ترتيباتها المتعلقة بالعمل غير المدفوع الأجر للأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(104)</sup>.

### التنفيذ الجزئي للتوصيات

67- منذ دخول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ في فنلندا في حزيران/يونيه 2016، استُبدل البرنامج الوطني لسياسة الإعاقة (VAMPO) بخطة عمل وطنية، تحدد الأهداف الوطنية لتنفيذ الاتفاقية، والتدابير الملموسة التي تعزز التنفيذ، وتدابير المتابعة. وتوضع خطة العمل لكل فترة ولاية من فترات ولاية المجلس الاستشاري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونُشرت خطة العمل الوطنية الثانية للسنوات 2020-2023 في شباط/فبراير 2021<sup>(105)</sup>. وسيُصد تنفيذ التدابير خلال فترة خطة العمل، وسيجري تقييمها في نهاية الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إصلاح التشريعات المتعلقة بخدمات الإعاقة<sup>(106)</sup>. وتقر الحكومة بأن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل - فعلى سبيل المثال، كانت هناك طلبات لاتباع نهج أكثر انتظاماً لتقييم آثار التدابير على الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، كان هناك استياء من الحاجة إلى إذن بالاستئناف أمام المحكمة الإدارية العليا فيما يتعلق بمسائل خدمات الإعاقة - كما هو الحال أيضاً مع معظم أنواع الطعون في فنلندا.

## الأطفال - المبادئ العامة والحماية، وقضاء الأحداث

### التنفيذ الكامل للتوصيات

68- عملت الحكومة على تعزيز التدابير الرامية إلى حماية حقوق الطفل. وتضع الاستراتيجية الوطنية للطفل أساساً قوياً لتنفيذ ورصد وتقييم الالتزامات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، وتتناول تنفيذ السياسة الأوروبية لضمان الطفولة. وترمي الاستراتيجية إلى تعزيز نهج قائم على حقوق الطفل في الإدارة وصنع القرار. ويتمثل هدفها في ضمان أعمال حقوق الطفل في جميع المجالات السياسية ومستويات الإدارة. وتتضمن الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للطفل تدابير لتعزيز حقوق الطفل ورفاهه. وعلاوة على ذلك، ولتعزيز حقوق الأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشة، سيتم توسيع واجب القائمين على التعليم في تعزيز المساواة بما يشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة اعتباراً من عام 2023<sup>(107)</sup>. ومع ذلك، أحاطت الحكومة علماً بالآراء التي تشير إلى أن المجالات التي ستحظى بمزيد من الاهتمام تشمل الاستماع إلى الأطفال وإجراء تقييمات للتأثير على الأطفال رغم نشر دليل لوائح القوانين بشأن هذه التقييمات<sup>(108)</sup>.

69- وتم توفير تدريب في مجال حقوق الطفل. فعلى سبيل المثال، توفر إدارة المحاكم الوطنية بانتظام التدريب على حقوق الطفل للقضاة، ويجري حالياً إعداد برنامج تدريبي متعدد السنوات. وتقدم وزارة العدل تدريباً سنوياً بشأن حقوق الطفل لمحامي المساعدة القانونية العامة وللأوصياء العاميين. وعلاوة على ذلك، تدير وزارة العدل في الفترة 2021-2023 مشروعاً يسمى صوت الأطفال والشباب في أوروبا، وهو جزء من مشروع أوروبي مشترك (CP4Europe)، ينسقه مجلس أوروبا ويشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا<sup>(109)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم كلية الشرطة الجامعية سنوياً بترتيب برنامج تدريبي مدته سنة يتناول الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وُزود المهنيون المعنيون أيضاً بالتدريب على التعديلات المدخلة على قانون الرعاية الاجتماعية الجديد وقانون رعاية الطفل<sup>(110)</sup>، وتم تحديث دليل رعاية الطفل<sup>(111)</sup>.

70- وتلاحظ الحكومة أن الأحكام المتعلقة برعاية الطفل منصوص عليها في قانون رعاية الطفل. ويجب أن تستند جميع القرارات المتعلقة بالأطفال إلى أولوية مصالح الطفل الفضلى. ورغم الجهود المبذولة لدعم الأسر، يجب للأسف أخذ الأطفال إلى بيئات الرعاية لحمايتهم (في عام 2020، كان 11 210 أطفال في هذه البيئات)<sup>(112)</sup>. ومع ذلك، فإن جميع القرارات قابلة للاستئناف. وتنتظر محكمة إقليمية أو محكمة إدارية عليا في الطعون<sup>(113)</sup>.

71- ويحدد قانون الاستقبال (2011/746) دور وكيفية تعيين الوصي القانوني أو الممثل القانوني لطالبي اللجوء للقصر غير المصحوبين بذويهم. ويجب تعيين وصي قانوني أو ممثل قانوني للقاصر غير المصحوب بذويه دون أي تأخير. ويوجد مركز الاستقبال الذي يتم فيه تسجيل الطفل وصياً قانونياً مناسباً أو ممثلاً مناسباً للطفل ويقدم طلباً إلى محكمة المقاطعة. ويجب الاستماع إلى الطفل قبل تقديم الطلب. وتتخذ محكمة المقاطعة القرار النهائي<sup>(114)</sup>.

### التوصيات المتعلقة

72- لم يفرض أي حظر عام على احتجاز القصر. بيد أنه وفقاً للقانون الجنائي (المادة 9 من الفصل 6)، لا يجوز فرض عقوبة السجن غير المشروط على جريمة يرتكبها شخص يقل عمره عن 18 سنة، ما لم تكن هناك أسباب جدية لذلك. وعند تقييم جسامة أي سبب، يؤخذ في الاعتبار إيداع مرتكب الجريمة في مؤسسة لرعاية الأطفال مشار إليها في المادة 57 من قانون رعاية الطفل (2007/417). واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، ينص القانون على بدائل جديدة للحبس الاحتياطي قبل المحاكمة وبعدها، وهي بدائل تنطبق أيضاً على القصر<sup>(115)</sup>.

### الاتجار بالبشر وحظر الرق

#### التنفيذ الكامل للتوصيات

73- شددت الحكومة على أهمية حماية ضحايا الاتجار بالبشر. وأسفرت خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة 2016-2017 عن العديد من تدابير المتابعة. فعلى سبيل المثال، أصدر مجلس الشرطة الوطنية مبادئ توجيهية إلى الشرطة بشأن التحقيق في حالات الاتجار بالبشر والتعرف على ضحاياهم وحمايتهم وإحالتهم. وتم تحديث المبادئ التوجيهية ذات الصلة في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، يقع على عاتق مفتشي السلامة والصحة المهنيين واجب التعرف على الضحايا المحتملين وتوجيههم إلى نظام المساعدة، شريطة أن يوافق الضحايا على ذلك. ومع ذلك، تبين أن ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود رغم الإجراءات المتخذة.

74- وبناء على ذلك، عينت وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة فريقاً عاملاً حتى نهاية عام 2022 لإعداد لائحة بشأن مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر<sup>(116)</sup>. والهدف من ذلك هو توضيح وتبسيط التشريعات الحالية بحيث تكون الخدمات متاحة بشكل أفضل لجميع الضحايا. وتعكف وزارة الداخلية حالياً على إعداد تعديلات على قانون الاستقبال، فيما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة بإعداد تعديل على قانون الرعاية الاجتماعية<sup>(117)</sup>.

75- وأقرت خطة العمل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر<sup>(118)</sup> في أيار/مايو 2021. وتشمل الإجراءات الأخرى المتخذة مشاريع بحثية، ووضع مواد تدريبية، وزيادة التدريب لمختلف الجهات الفاعلة، وإعداد تعديلات تشريعية لتعزيز وضع الضحايا في الإجراءات الجنائية. وقد أنشأ مجلس الشرطة الوطنية، في شباط/فبراير 2021، فريقاً وطنياً جديداً من الشرطة يُعنى بالتحقيق في حالات الاتجار بالبشر. ويوجد مقر الفريق في إدارة شرطة هلسنكي وفي المكتب الوطني للتحقيقات. وعلاوة على ذلك، يقدم المكتب الوطني للتحقيقات توقعات شهرية بشأن الاتجار. ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات في تحديد الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر والعمل القسري وفي إجراء التفتيش اللازم في هذا الشأن، ويجري اتخاذ المزيد من الإجراءات أو التخطيط لها<sup>(119)</sup>. فعلى سبيل المثال، قرر مجلس الشرطة الوطنية في فنلندا وكلية الشرطة الجامعية إجراء تدريبات على هذه المسألة<sup>(120)</sup>.

76- ويمثل النظام الوطني الفنلندي لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر سلطة مركزية في مجال مساعدة الضحايا<sup>(121)</sup>. وللوصول إلى نظام المساعدة، لا يُشترط إبلاغ الشرطة عن جريمة اتجار بالبشر أو إثبات القيام بتحقيق ما يتعلق بالاتجار بالبشر. وفي عملية اللجوء، يولى اهتمام خاص للأطفال الذين واجهوا أو يواجهون استغلالاً محتملاً، وتتخذ احتياجاتهم في الاعتبار فيما يتعلق بالسكن، على سبيل المثال. ولضحية الاتجار بالبشر الحق في السكن الآمن. ويمكن تنظيم السكن في مراكز الاستقبال أو شقق الإيجار (المدعومة) أو بيوت الإيواء الآمنة. وتتخذ الظروف الفردية في الاعتبار عند اتخاذ الترتيبات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب المهنيين العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية والصحية في أجزاء مختلفة من البلد<sup>(122)</sup>. وفي حين اتخذت إجراءات كثيرة، لا تزال الحكومة تشعر بالقلق إزاء الاتجار بالبشر وإزاء حقيقة أن الضحايا غالباً ما يكونون من النساء والأشخاص الذين يعانون أصلاً من ضعف الحال.

## الحق في الصحة والحق في الضمان الاجتماعي

### التنفيذ الكامل للتوصيات

77- واصلت الحكومة إجراء إصلاحات هيكلية في مجال الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية لضمان تقديم خدمات عالية الجودة في كل جزء من أجزاء البلد. وتمثل التقدم الكبير في التشريع المتعلق بإنشاء دوائر محلية لخدمات الرفاه وإصلاح تنظيم خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والإنقاذ الذي اعتمده البرلمان في حزيران/يونيه 2021 بعد سنوات من الإعداد<sup>(123)</sup>. وتُعهد الآن إلى دوائر الرفاه المحلية الخدمات الصحية والاجتماعية وخدمات الإنقاذ التي كانت قبل ذلك من مسؤولية البلديات والسلطات البلدية المشتركة<sup>(124)</sup>. ومع ذلك، تسلم الحكومة بأن تأمين الموارد البشرية والمالية الكافية ما زال قيد النقاش. وعلاوة على ذلك، تلاحظ الحكومة أهمية ضمان المساواة في الحصول على الخدمات مثلاً في المناطق الريفية وحصول الأقليات الناطقة بالسويدية والسكان الأصليين الناطقين بالصامية عليها. وتشمل المواضيع الأخرى التي كانت حاضرة في المناقشة العامة توفير الموارد الكافية لرعاية الأطفال ورعاية كبار السن.

78- ويوفر نظام الضمان الاجتماعي الشامل الفنلندي الدعم اللازم في حالات معينة مثل المرض والبطالة والوالدية. ويشمل نظام الضمان الاجتماعي الفنلندي كل شخص مقيم و/أو عامل في فنلندا.



وتتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية لنظام الضمان الاجتماعي الفنلندي في اتساع نطاق التغطية التي يوفرها والتي تشمل جميع المقيمين في البلد. وقد مكنت نقاط القوة هذه نظام الضمان الاجتماعي من التكيف مع التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وكجزء من أهداف التنمية المستدامة، يجري رصد عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدة اجتماعية طويلة الأجل لكل فئة عمرية<sup>(125)</sup>. وقد أضعفت جائحة فيروس كورونا الحالة المادية للعديد من الناس، وبخاصة فئة الشباب. وكان عدد المستفيدين في أعلى مستوياته في حزيران/يونيه 2020، عندما تلقى 251 827 شخصاً المساعدة في 169 431 أسرة معيشية. وأثرت شواغل بشأن فقر الأسر التي لديها أطفال وفقير المتقاعدين.

79- ومع ذلك، أُشيرَ بشكل محدد إلى ضرورة إرساء نظام ضمان اجتماعي للأفراد أكثر وضوحاً وفعالية. ونتيجة لذلك، شرعت الحكومة في إصلاح شامل لنظام الضمان الاجتماعي. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح في تحسين تماشي العمالة والضمان الاجتماعي مع تغير الأحوال المعيشية. وستجري دراسة الجوانب المتعلقة بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان دراسة مستفيضة في إطار هذا الإصلاح.

### التنفيذ الجزئي للتوصيات

80- بالتوازي مع الإصلاح التنظيمي الكبير، تواصلت جهود إنمائية أخرى داخل القطاع الاجتماعي والصحي. وستعزز الحكومة اقتصاد الرفاه من خلال الاستثمار في التدابير التي تعزز صحة الناس ورفاههم وتقلل من حاجتهم إلى الخدمات. ويجري اتخاذ طائفة متنوعة من الإجراءات أو التخطيط لها وهي: تقييم آثار القرارات على الصحة والرفاه تقييماً شاملاً؛ وتوفير الوقاية والعلاج من الأمراض المزمنة بفعالية أكبر؛ وتحديث استراتيجية مكافحة تعاطي المخدرات؛ والحد من التدخين ومن إجمالي استهلاك المشروبات الكحولية؛ وإعداد استراتيجية للصحة العقلية؛ ووضع خطة عمل لدعم الأطفال والشباب الذين يعانون من أعراض المخدرات؛ ووضع برنامج وطني للشيوخة<sup>(126)</sup>. وقدمت الحكومة اقتراحاً إلى البرلمان لتعزيز الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية (HE 74/2022 vp). وأصدرت حكومة أولاند توكيفاً بوضع برنامج لمنع حالات الانتحار<sup>(127)</sup>. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل في عدة مجالات بينها، على سبيل المثال، خدمات رعاية الصحة العقلية، وقد دعا الشباب بشكل خاص إلى تيسير الوصول إلى الخدمات بشكل أسرع.

### التتقيف في مجال حقوق الإنسان

#### التنفيذ الكامل للتوصيات

81- اتخذت إجراءات متعددة للنهوض بالتتقيف في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أنشئ، في حزيران/يونيه 2020، فريق توجيهي لتطوير الديمقراطية والتتقيف في مجال حقوق الإنسان (2020-2023)<sup>(128)</sup>. ولدعم عمل الفريق التوجيهي، أنشئت في عام 2021 قاعدة بيانات عن المشاريع القائمة للتتقيف في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والممارسات الجيدة<sup>(129)</sup>.

#### التنفيذ الجزئي للتوصيات

82- ينظر إلى المعارف والمهارات المتصلة بالتتقيف في مجال المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان على أنها أحد المكونات الهامة لخبرة المعلم في فنلندا. ورغم اتخاذ الكثير من الإجراءات<sup>(130)</sup>، ما زال توفير الموارد الكافية لمواصلة التتقيف والتدريب المنهجيين في مجال حقوق الإنسان للمعلمين على جميع مستويات التعليم الوطني هدفاً مستمراً. ومع ذلك، فإن لدى الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم ميزانية سنوية (حوالي 10 ملايين يورو) تخصصها للتدريب الداخلي لـ 23 000، بما في ذلك التتقيف والتدريب في مجال

حقوق الإنسان. وتُدْرَس هذه المواضيع أيضا في تدريب المعلمين السابق للخدمة الذي توفره الجامعات ووحدات تدريب المعلمين<sup>(131)</sup>.

## ثالثاً - حالة تنفيذ التعهدات الطوعية

### تعزيز احترام حقوق الإنسان العالمية للجميع

83- تشدد فنلندا على أهمية النظام الدولي القائم على القواعد، والتزاماته، والطابع العالمي والملزم لحقوق الإنسان. وتشدد فنلندا على أهمية وترابط الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان بوصفها عناصر يعزز بعضها بعضا. وتتبع فنلندا نهجا استباقيا وبناء لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

84- وتعتبر فنلندا مجلس حقوق الإنسان حجر الزاوية الأساسي للنظام المتعدد الأطراف، وتتصرف بالعمل كعضو فيه للفترة 2022-2024 بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان العالمية للجميع. وبهذه الروح، قدمت فنلندا، قبل انتخابها، التعهدات والتزامات طوعية دعما لعضويتها<sup>(132)</sup>. وفنلندا ملتزمة بهذه التعهدات والالتزامات في عملها اليومي بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان.

### السلام والأمن الدوليان وحقوق الإنسان

85- فنلندا طرف فاعل معروف وموثوق به في السياسة الإنمائية الدولية وعمليات حفظ السلام والوساطة. وتسعى فنلندا جاهدة للمضي في هذا المسار.

86- فعلى سبيل المثال، سيعزز مركز الوساطة الذي أنشئ في عام 2020 تحت إشراف وزارة الخارجية خبرة فنلندا وقدرتها في مسائل الوساطة، فضلا عن تنسيق الأنشطة داخل وزارة الخارجية ومع الجهات الفاعلة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم فنلندا التزاما قويا بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن والقرارات اللاحقة<sup>(133)</sup> على الصعيدين الوطني والدولي<sup>(134)</sup>.

87- وعلاوة على ذلك، اعتمدت فنلندا في عام 2021، في خطوة هي الأولى من نوعها في العالم، أول خطة عمل وطنية لها بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن بالتعاون مع الشباب النشطين وممثلي منظمات الشباب والحكومة المركزية ومعاهد البحوث والمجتمع المدني. وسيتابع تنفيذ خطة العمل فريق رصد يقدم تقريرا نصفيا وتقريراً نهائياً إلى البرلمان<sup>(135)</sup>.

### الالتزام بتعزيز رصد الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان

88- نشرت الحكومة خطة عملها الثالثة بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان مشفوعة بمؤشرات لتتبع التطور. والحكومة ملتزمة بتنفيذ هذا الإطار وإنشاء قاعدة بيانات للتوصيات الواردة من هيئات المعاهدات. وعلاوة على ذلك، تتعهد الحكومة بتحسين كفاءة واضعي القوانين في مسائل الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان وإجراء تقييم منهجي لآثار المقترحات التشريعية ذات الصلة على الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان.

## الالتزام بتحقيق هدف المعونة الإنمائية

89- تكرر فنلندا تأكيد هدفها المتمثل في زيادة ميزانية التنمية مع تعافي الاقتصاد الوطني، على المدى الطويل، إلى 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي تمشياً مع أهداف الأمم المتحدة. ففي عام 2021، وصلت ميزانية التعاون الإنمائي هذه إلى حوالي 1 257 مليون يورو (أي ما يقدر بـ0,5 في المائة تقريباً)<sup>(136)</sup>.

## الالتزام بتقديم تقرير طوعي مؤقت بشأن الاستعراض الدوري الشامل

90- تلتزم فنلندا بتقديم تقرير طوعي مؤقت إلى مجلس حقوق الإنسان، في خريف عام 2024، عن تنفيذ توصيات الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. وتتقيد الحكومة بهذا الالتزام مع الإقرار على وجه الخصوص بأن مختلف الإصلاحات والبرامج المذكورة أعلاه لا تزال قيد التنفيذ.

## رابعاً- القضايا الجديدة والقضايا الناشئة - أوجه التقدم المحرز والتحديات القائمة

### أزمة المناخ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي

91- يرتبط تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتدهور البيئي بالعديد من حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية والأطفال، المكرسة في اتفاقيات ومعاهدات الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان التي يكفلها دستور فنلندا. وتتخذ فنلندا إجراءات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وحماية التنوع البيولوجي حتى يتسنى إعمال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان إعمالاً كاملاً. وتشدد فنلندا على هذا الترابط، بما في ذلك في أنشطتها في الأمم المتحدة، على سبيل المثال<sup>(137)</sup>. وسيسهّم تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضاً في إعمال الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في فنلندا وعلى الصعيد الدولي<sup>(138)</sup>.

92- وسيدخل قانون تغير المناخ الجديد حيز التنفيذ في تموز/يوليه 2022. والهدف من هذا القانون هو تعزيز الأثر التوجيهي للقواعد التنظيمية وضمان أن تحقق فنلندا تحييد أثر الكربون بحلول عام 2035. ونظراً لطبيعة قضايا المناخ، استُشير المواطنون على نطاق واسع، لا سيما أثناء عملية الإعداد، وذلك من خلال تنظيم أنشطة وفتح قنوات على الإنترنت. واختير الأطفال والشباب والسكان الصاميون الأصليون كفئات مستهدفة محددة للتشاور والمشاركة، وتضمن الاقتراح تقييماً للأثر على حقوق الإنسان. وتسلم الحكومة بأن الانتقال إلى اقتصاد محايد من حيث الكربون يجب أن يتم بطريقة عادلة اجتماعياً، مع مراعاة الحدود الإيكولوجية أيضاً. وسيتم تقديم اقتراح حكومي بشأن وسائل الانتصاف المتعلقة بالتدابير المناخية في خريف عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة إلى البرلمان في أيار/مايو قانوناً وطنياً جديداً للحفاظ على الطبيعة (HE 76/2022 vp)، وبدأت وزارة البيئة في تقييم وضع قانون محتمل للتنوع البيولوجي.

### وضع الشعب الصامي وحقوقه

93- يحمي دستور فنلندا الحقوق اللغوية والثقافية للسكان الصاميين الأصليين. ووفقاً للبرنامج الحكومي، ستحترم الحكومة إعمال الحقوق اللغوية والثقافية لجميع الصاميين والجماعات الصامية وتعززها، مع مراعاة المعاهدات الدولية. وكجزء من هذا العمل، ستُدرس إمكانية التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169. وستواصل الحكومة عملها لإصلاح القانون المتعلق ببرلمان الصاميين وعمل لجنة الحقيقة والمصالحة. ففي العمل القطاعي، على سبيل المثال، يتضمن قانون تغير المناخ الجديد أحكاماً بشأن حقوق الصاميين.

94- وقد عملت الحكومة وفقاً لبرنامجها. بيد أن المناقشة كانت حادة وصعبة في بعض الأحيان. ولذلك، لا تزال التعديلات التشريعية قيد الإعداد. ولا يزال الهدف هو إصلاح القانون المتعلق ببرلمان الصاميين وتقييم متطلبات التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169.

95- وتسلم الحكومة بأهمية إنجاز عملها بشأن حقوق شعب الصاميين الأصلي. وتقر بأنه لا يزال هناك مجال للتحسين، مثلاً في وضع مبدأ الموافقة الحرة المسبقة والمستتيرة موضع التنفيذ بصورة منهجية. وعلاوة على ذلك، لاحظت الحكومة أن هيئات المعاهدات خلصت في عامي 2019 و2022 إلى أن فنلندا انتهكت حق شعب الصاميين الأصلي في تقرير المصير فيما يتعلق بمكانته وانتمائه إلى مجتمعه المحلي، وأوصت بإعادة تقييم القانون المتعلق ببرلمان الصاميين.

96- وبدأ العمل التحضيري للجنة الحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بالشعب الصامي في عام 2017 بمبادرة من البرلمان الصامي<sup>(139)</sup>. وبدأت اللجنة عملها عندما عُينت في تشرين الأول/أكتوبر 2021، لكنها واجهت تحديات في بداية العمل. واللجنة هيئة نزيهة ومستقلة تتمتع بالحكم الذاتي.

97- والغرض من عملية الحقيقة والمصالحة هو تحديد وتقييم التمييز التاريخي والحالي، بما في ذلك سياسة الاستيعاب التي تنتهجها الدولة وانتهاكات الحقوق، ومعرفة كيفية تأثيرها على الصاميين ومجتمعاتهم المحلية في الحالة الراهنة، واقتراح سبل لتعزيز الروابط بين الصاميين ودولة فنلندا وبين فئات الشعب الصامي. وتهدف عملية الحقيقة والمصالحة إلى إنكاء الوعي بشأن الصاميين بوصفهم السكان الأصليين لفنلندا. وثمة هدف آخر يتمثل في كفالة أن تتحمل دولة فنلندا، نتيجة لعملية الحقيقة والمصالحة، المسؤولية عن أعمالها، وأن تعمل، بالتعاون مع البرلمان الصامي وجمعية قرية سكولت وغيرها من الجهات الفاعلة الصامية، على تعزيز أعمال حقوق الشعب الصامي في فنلندا. ومن المقرر أن تقوم اللجنة بصياغة تقرير عن أعمالها يتضمن مقترحات للعمل.

### الاتصالات الإلكترونية والتكنولوجيات الرقمية

98- تتسارع وتيرة رقمنة المجتمع والعالم أكثر من أي وقت مضى وقد أصبحا يعتمدان بشكل متزايد على البيانات والمعلومات المنقولة عبر الإنترنت وعلى المعارف والخدمات التي اتاحتها. ولهذا آثار متزايدة - إيجابية وسلبية على حد سواء - على العديد من الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان (مثل حرية التعبير، وحقوق المشاركة، والخصوصية وحماية البيانات الشخصية، والحق في التعليم، وحقوق الطفل والحماية من الاستغلال، والمساواة وعدم التمييز). وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يغيب عن البال إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية وإتاحة القنوات الخدمية الأخرى.

99- وتتمثل نقطة الانطلاق بالنسبة لفنلندا وهدفها في احترام الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان ودعم سيادة القانون ودعمها بمراقبة فعالة للجانب القانوني عند تطوير تكنولوجيا جديدة واعتمادها. وبمبادرة من وزارة العدل، أُجريت، على سبيل المثال، دراسة عن كيفية تجنب التحيزات وكيفية منع التمييز عند استخدام الذكاء الاصطناعي.

100- وتم نشر معلومات مضللة - معلومات كاذبة وضارة وضعت عمدا ونُشرت على الجمهور - على نطاق واسع عبر الإنترنت وخدمات وسائل التواصل الاجتماعي عبر الحدود الوطنية وفي سياقات بينها سياق ما قبل الانتخابات. وقد تؤدي المعلومات المضللة إلى تآكل الثقة في المؤسسات الديمقراطية وفي المعلومات التي تقدمها. وقد تخلق انقسامات وخلافات بين المجموعات السكانية وتزيد من حدة التشهير والتمييز ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات. ومع ذلك، يجب أن تكون جميع التدابير المتخذة ممتثلة للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان ويجب ألا تنتهك الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان.

## جائحة كوفيد-19

101- كانت جائحة كوفيد-19 اختباراً لإعمال الحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم. وقد أثرت الجائحة على القضايا القائمة وخلقت تحديات جديدة. وشكلت تهديداً خاصاً للحق في الحياة والحق في خدمات رعاية صحية ملائمة. واختبرت الجائحة العالمية نظام الحقوق الأساسية الفنلندي وقدرة سيادة القانون. وتطلبت إدارة جائحة كوفيد-19 والحد من انتشار العدوى اتخاذ تدابير تقييدية تدخلت في الحقوق الأساسية للناس في فنلندا أيضاً. وأتاحت القيود كبح جماح الوباء، وبالتالي حماية حق الناس في الصحة وفي الحياة. واستند معظم القيود المفروضة إلى تشريعات عادية، ولم يُفرض حظر تجول عام كما حدث في العديد من البلدان الأخرى. وتخضع سلطات الطوارئ والصلاحيات القائمة على التشريعات العادية لإمكانية الطعن، وقد بنت المحاكم الفنلندية بعدد من القضايا بناء على القيود المفروضة بموجب التشريعات العادية أثناء الجائحة.

102- بيد أن تدابير مكافحة الجائحة في حد ذاتها كانت لها آثار على حقوق الإنسان. وكانت ظروف التعليم عن بعد سيئة للعديد من الأطفال والشباب. وتشير التقديرات إلى أن عدم المساواة في التعليم أخذ في الازدياد، وقد أثرت الجائحة والقيود سلباً على الصحة العقلية للعديد من الشباب. وكان للقيود المفروضة على الاتصالات الشخصية آثار سلبية على الظروف المعيشية والاتصالات البشرية وإمكانية حصول من هم في مؤسسات الرعاية على الخدمات، وكذلك على كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة. وتراكمت القضايا في المحاكم، وتأخر الحصول على الرعاية الصحية غير العاجلة. وأثرت القيود تأثيراً كبيراً على حرية ممارسة الأعمال التجارية والحصول على الدخل، لا سيما في قطاعي الثقافة والفنون والخدمات والسياحة، وأثر الوضع إلى حد ما على ممارسة الشعائر الدينية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن النساء والصناعات التي تهيمن عليها النساء تأثرت بشكل خاص بالجائحة. وتشعر الحكومة بالقلق أيضاً إزاء زيادة الإقصاء بسبب الجائحة، وهي مسألة تؤثر بالفعل على الرجال على وجه الخصوص.

103- وجائحة كوفيد-19 لم تنته بعد، وستستخدم الحكومة الدروس المستفادة في إجراءاتها للحد من الجائحة وآثارها. ولا بد من تقييم الإجراءات المتخذة، بما في ذلك التحليلات العلمية والمناقشات السياسية حتى يكون المجتمع العالمي أكثر استعداداً في المستقبل ولكي يتسنى التصدي للآثار السلبية الطويلة الأمد على حقوق الإنسان.

## خامساً- التحديات والدعم المقدم من المجتمع الدولي

104- لا شيء للإبلاغ.

### Notes

- <sup>1</sup> Publications of the Finnish Government 2021:59: National Action Plan on Fundamental and Human Rights 2020–2023: Developing the monitoring of fundamental and human rights (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-383-630-3>). All webpages consulted on 21.6.2022.
- <sup>2</sup> Publications of the Finnish Government 2022:10: Government Report on Human Rights Policy (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-383-637-2>).
- <sup>3</sup> Publications of the Finnish Government 2019:33: Programme of Prime Minister Sanna Marin's Government 10 December 2019. Inclusive and competent Finland – a socially, economically and ecologically sustainable society (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-287-811-3>).
- <sup>4</sup> The task of the new independent Ombudsperson for the Elderly is to promote the status and rights of the elderly, for example by monitoring and assessing legislative reforms. See website: <https://vanhusasia.fi/en/front-page>.
- <sup>5</sup> Rule of Law Centre / Duties: <https://www.helsinki.fi/en/networks/rule-law-centre/duties>.

- <sup>6</sup> State of sustainable development report: <https://kestavakehitys.fi/en/state-of-sustainable-development-report>.
- <sup>7</sup> Finland tops European comparison of sustainable development: <https://kestavakehitys.fi/en/-/finland-tops-european-comparison-of-sustainable-development>; Finland ranks in international sustainable development comparison: <https://kestavakehitys.fi/en/-/10616/finland-ranks-first-in-international-sustainable-development-comparison>.
- <sup>8</sup> Recommendations 100.4–6 (noted). All references to recommendations are to Finland’s previous UPR cycle.
- <sup>9</sup> Publications of the Ministry of Justice, Reports and guidelines 2021:17: Fundamental right barometer (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-259-821-9>).
- <sup>10</sup> Recommendation 100.17.
- <sup>11</sup> Recommendation 100.18.
- <sup>12</sup> Recommendations 100.14 (noted), 100.15 and 100.16 (noted).
- <sup>13</sup> Recommendations 100.7–100.11 and 100.12 (partly accepted).
- <sup>14</sup> Ministry for Foreign Affairs (2020): Finland and the Responsibility to protect. Fifteen years since the adoption of the responsibility to protect principle ([https://um.fi/documents/35732/0/UM\\_Suomi+ja+suojeluvastuu\\_English\\_NET.pdf/3cf564d4-3314-e495-88f7-6aed7d7903fd?t=1611730614830](https://um.fi/documents/35732/0/UM_Suomi+ja+suojeluvastuu_English_NET.pdf/3cf564d4-3314-e495-88f7-6aed7d7903fd?t=1611730614830)).
- <sup>15</sup> Recommendation 100.75.
- <sup>16</sup> Recommendations 100.1–3 (noted) and 100.13.
- <sup>17</sup> Yhdenvertaisuuslain osittaisuudistus: <https://oikeusministerio.fi/en/project?tunnus=OM013:00/2021> (in Finnish).
- <sup>18</sup> Project Rainbow Rights Promoting LGBTI Equality in Europe: <https://oikeusministerio.fi/en/rainbow-rights-project>.
- <sup>19</sup> Ålands landskapsregering (2019): Handlingsplan för hbtqia-personers lika villkor i det åländska samhället 2019–2025 (in Swedish) (<https://www.regeringen.ax/sites/www.regeringen.ax/files/attachments/page/hbtqia-handlingsplan-for-lika-villkor.pdf>).
- <sup>20</sup> Publications of the Ministry of Justice, Reports and guidelines 2021:26: Towards a more inclusive Finland for LGBTIQ people. Situational assessment of the fundamental and human rights of sexual and gender minorities in Finland 2021 (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-259-939-1>).
- <sup>21</sup> Recommendations 100.44–45.
- <sup>22</sup> Ministry of the Environment (2018): Esteettömyys. Ympäristöministeriön ohje rakennuksen esteettömyydestä (in Finnish) ([https://ym.fi/documents/1410903/38439968/Ohje\\_esteettomyys\\_2018-A2B183D6\\_3C10\\_40A3\\_AE1F\\_DB0898AAC3D8-137003.pdf/86e77f87-c19d-4139-f744-531b500b9a86/Ohje\\_esteettomyys\\_2018-A2B183D6\\_3C10\\_40A3\\_AE1F\\_DB0898AAC3D8-137003.pdf?t=1603260121408](https://ym.fi/documents/1410903/38439968/Ohje_esteettomyys_2018-A2B183D6_3C10_40A3_AE1F_DB0898AAC3D8-137003.pdf/86e77f87-c19d-4139-f744-531b500b9a86/Ohje_esteettomyys_2018-A2B183D6_3C10_40A3_AE1F_DB0898AAC3D8-137003.pdf?t=1603260121408)).
- <sup>23</sup> Publications of the Ministry of Transport and Communications 15/2017: Making digital transport and communication services accessible (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-243-535-4>).
- <sup>24</sup> Publications of the Ministry of Transport and Communications 2021:18: Report on the definition and availability of accessibility information and increasing awareness among providers of mobility services (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-243-600-9>).
- <sup>25</sup> Rådet för personer med funktionsnedsättning: <https://www.regeringen.ax/halsa-omsorg/funktionsnedsattning/radet-personer-funktionsnedsattning> (in Swedish).
- <sup>26</sup> Ålands landskapsregering (2022): Ett tillgängligt Åland. Ålands landskapsregering - funktionshinderspolitiska åtgärdsprogrammet år 2022–2025 (in Swedish) (<https://www.regeringen.ax/sites/www.regeringen.ax/files/attachments/protocol/nr11-2022-enskild-s2.pdf>).
- <sup>27</sup> Recommendations 100.136 and 100.138.
- <sup>28</sup> Publications of the Ministry of Justice, Memorandums and statements 2021:34: An Equal Finland Government Action Plan for Combating Racism and Promoting Good Relations between Population Groups (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-259-813-4>).
- <sup>29</sup> Publications of the Ministry of Social Affairs and Health 3/2018: Finland’s National Roma Policy (ROMPO) 2018-2022 (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-00-4119-9>).
- <sup>30</sup> Publications of the Government’s analysis, assessment and research activities 2021:10: The combined effects of the amendments to the Aliens Act and the practice of applying the Act with regard to the status of those requesting and receiving international protection (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-383-009-7>).
- <sup>31</sup> Recommendations 100.147 and 100.152–153.
- <sup>32</sup> Recommendation 100.92.
- <sup>33</sup> Recommendations 100.20–24 and 100.110–111 (noted).

- <sup>34</sup> Translaki: <https://stm.fi/en/project?tunnus=STM009:00/2021> (in Finnish).
- <sup>35</sup> Publications of the Finnish Government 2022:38: Implementation plan for the National Child Strategy. Government resolution (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-383-823-9>).
- <sup>36</sup> Recommendations 100.46–49 (noted), 100.50 (partly accepted) and 100.51–53 (noted).
- <sup>37</sup> Recommendations 100.126 and 100.129.
- <sup>38</sup> Business and human rights: <https://tem.fi/en/enterprises-and-human-rights>.
- <sup>39</sup> Ministry of Economic Affairs and Employment (2022): Memorandum on the due diligence obligation – Review of the national corporate social responsibility act (<https://tem.fi/documents/1410877/0/Memorandum+on+the+due+diligence+obligation.pdf/768b3219-db5b-7643-4a98-889d5f351515/Memorandum+on+the+due+diligence+obligation.pdf?t=1649930584536>).
- <sup>40</sup> Recommendation 100.74 (noted).
- <sup>41</sup> Recommendation 100.84 (noted).
- <sup>42</sup> Human Rights Committee. Concluding observations on the seventh periodic report of Finland (CCPR/C/FIN/CO/7), paragraphs 36 and 37.
- <sup>43</sup> Recommendation 100.19.
- <sup>44</sup> Recommendations 100.31–32 and 100.72.
- <sup>45</sup> For example, the Ministry of Education and culture has published several reports and policies concerning accessible higher education, marginal groups in Higher education as well as gender equality and non-discrimination in higher education. In addition, the Ministry of Education and Culture has published a report on the Sami languages and Sami language education.
- <sup>46</sup> Recommendations 100.27–28.
- <sup>47</sup> Statistics of Finland: Gender-Based Violence (2021–2022).
- <sup>48</sup> Statistics of Finland: Gender-Based Violence (2021–2022).
- <sup>49</sup> NAPE: <https://stm.fi/en/project?tunnus=STM183:00/2020> (in Finnish).
- <sup>50</sup> Publications of the Ministry of Social Affairs and Health 2017:16: Combating violence against women and domestic violence (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-00-3970-7>).
- <sup>51</sup> Publications of the Ministry of Justice, Memorandums and statements 2020:15: Action Plan for Combating Violence against Women for 2020–2023 (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-259-835-6>).
- <sup>52</sup> Publications of the Ministry of the Interior 2019:11: Finland’s Strategy on Preventive Police Work 2019–2023 (<https://julkaisut.valtioneuvosto.fi/handle/10024/161343>).
- <sup>53</sup> Recommendations 100.100–106, 100.108, 100.109 (partly accepted), 100.115–117, 100.118 (partly accepted), 100.120 and 100.122.
- <sup>54</sup> Recommendations 100.76, 100.112, 100.114 (partly accepted) and 100.119.
- <sup>55</sup> Lastensuojelun Keskusliiton verkkojulkaisu 7/2021: Kovemmin käsin. Suomalaisten kasvatustasanteet ja kuritusväkivallan käyttö 2021 (in Finnish) (<https://www.lskl.fi/wp-content/uploads/2021/10/Kovemmin-kasin-Suomalaisten-kasvatustasanteet-ja-kuritusvakivallan-kaytto-2021.pdf>).
- <sup>56</sup> Publications of the Ministry of Social Affairs and Health 2020:34: Non-Violent Childhoods – Action Plan for the Prevention of Violence against Children 2020–2025 (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-00-8351-9>).
- <sup>57</sup> Publications of the Ministry of Social Affairs and Health 2022:8: Lanzarote Convention: National Action Plan for 2022–2025 (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-00-8675-6>).
- <sup>58</sup> Barnhaus project: <https://thl.fi/en/web/thlfi-en/research-and-development/research-and-projects/barnhaus-project>.
- <sup>59</sup> Recommendations 100.107 and 100.131.
- <sup>60</sup> Recommendations 100.113, 100.121 and 100.123.
- <sup>61</sup> Ålands landskapsregering (2019): Agenda för jämställdhet 2019–2030 (in Swedish) (<https://www.regeringen.ax/sites/www.regeringen.ax/files/attachments/guidedocument/2019-agenda-for-jamstallldhet-med-ordlista.pdf>).
- <sup>62</sup> Recommendation 100.26. In Finland, the Ombudsperson for Equality and the National Non-discrimination and Equality Tribunal supervise compliance with the Act on Equality between Women and Men in private activities and in public administration. The Gender Equality Unit within the Ministry of Social Affairs and Health, which it prepares and develops the governmental gender equality policies and gender equality legislation, promotes gender mainstreaming in state administration and is in charge of tasks related to the EU gender equality legislation and policies. Lastly, the Council for Gender Equality (TANE) works to promote gender equality in society. TANE drafts proposals and provides statements to develop legislation and other measures that affect gender equality. The Ministry of Justice coordinates the national discrimination monitoring system, which produces information on discrimination, increases awareness of the need to collect data on discrimination and coordinates cooperation between different actors in the field. The national discrimination monitoring system, which produces information on discrimination, increases awareness of the need to collect data on discrimination and coordinates cooperation between different

- actors in the field.
- <sup>63</sup> Ombudsperson for Equality (2022): *Tasa-arvovaltuutetun kertomus eduskunnalle 2022* (in Finnish) ([https://www.eduskunta.fi/FI/vaski/Kertomus/Documents/K\\_1+2022.pdf](https://www.eduskunta.fi/FI/vaski/Kertomus/Documents/K_1+2022.pdf)).
- <sup>64</sup> Recommendations 100.86 (noted), 100.91, 100.95–96 and 100.98–99.
- <sup>65</sup> Recommendations 100.35, 100.43 and 100.61.
- <sup>66</sup> Ombudsperson for Equality (2022): *Tasa-arvovaltuutetun kertomus eduskunnalle 2022* (in Finnish) ([https://www.eduskunta.fi/FI/vaski/Kertomus/Documents/K\\_1+2022.pdf](https://www.eduskunta.fi/FI/vaski/Kertomus/Documents/K_1+2022.pdf)).
- <sup>67</sup> Reports and Memorandums of the Ministry of Social Affairs and Health 2021:67: *Increasing pay transparency in the Act on Equality between Women and Men. Final report of the working group* (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-00-7189-9>).
- <sup>68</sup> The quality of working life remained stable despite the coronavirus pandemic; employment rate dropped and working hours decreased: [https://kestavakehitys.fi/-/tyoelaman-laatu-ja-muutos-2021-tyoelaman-laatu-sailyi-vakaana-koronapandemiasta-huolimatta-tyollisyys-notkahti-ja-tyotunnit-vahenivat?languageId=en\\_US](https://kestavakehitys.fi/-/tyoelaman-laatu-ja-muutos-2021-tyoelaman-laatu-sailyi-vakaana-koronapandemiasta-huolimatta-tyollisyys-notkahti-ja-tyotunnit-vahenivat?languageId=en_US).
- <sup>69</sup> Recommendations 100.25, 100.88, 100.89 (noted), 100.90 and 100.93 (noted).
- <sup>70</sup> Recommendation 100.42.
- <sup>71</sup> For example, the All in for Equality project, the European Commission's Rights, Equality and Citizenship (REC) programme, equality and hate crimes monitoring as part of the fundamental and human rights indicator framework of the third National Action Plan 2020–2023.
- <sup>72</sup> All in for Equality -project: <https://oikeusministerio.fi/en/project?tunnus=OM072:00/2020>.
- <sup>73</sup> For instance, over 1,000 police officers have been trained to identify hate crimes through the OSCE/ODIHR TAHCLE-programme, an annual Hate Crimes Detection and Investigation Course is being arranged by the Police University College, the police launched a compulsory online training for all personnel on non-discrimination and recognizing punishable hate crimes at the beginning of 2021.
- <sup>74</sup> Recommendations 100.36–41, 100.54–58, 100.59 (noted), 100.60, 100.62–64, 100.65 (partly accepted), 100.66–72, 100.73 (noted) and 100.148–149.
- <sup>75</sup> Poliisiammattikorkeakoulun katsauksia 19/2021: Poliisin tietoon tulleet viharikollisuus Suomessa 2020 (in Finnish) ([https://www.theseus.fi/bitstream/handle/10024/506683/POLAMK\\_Katsauksia19.pdf?sequence=1&isAllowed=y](https://www.theseus.fi/bitstream/handle/10024/506683/POLAMK_Katsauksia19.pdf?sequence=1&isAllowed=y)).
- <sup>76</sup> Recommendation 100.63.
- <sup>77</sup> Non-Discrimination Ombudsperson (2022): *Yhdenvertaisuusvaltuutetun kertomus eduskunnalle 2022* (in Finnish) ([https://www.eduskunta.fi/FI/vaski/Kertomus/Documents/K\\_7+2022.pdf](https://www.eduskunta.fi/FI/vaski/Kertomus/Documents/K_7+2022.pdf)).
- <sup>78</sup> Recommendation 100.30.
- <sup>79</sup> Publications of the Finnish Government 2021:62: *Report of the Finnish Government on the need for a reform in integration promotion* (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-383-856-7>).
- <sup>80</sup> Ålands landskapsregering (2020): *Landskapsregeringens program för integrationsfrämjande 2020–2023* (in Swedish) (<https://www.regeringen.ax/sites/www.regeringen.ax/files/attachments/guidedocument/lr-program-integration-2020-2023.pdf>).
- <sup>81</sup> Immigrants and integration: [https://www.stat.fi/tup/maahanmuutto/index\\_en.html](https://www.stat.fi/tup/maahanmuutto/index_en.html).
- <sup>82</sup> Publications of the Ministry of Education and Culture, Finland 2021:5. *Art, Culture and Diverse Finland*  
Final Report of the Working Group for Cultural Policy, Immigrants and Promotion of Cultural Diversity (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-263-884-7>).
- <sup>83</sup> Recommendations 100.144–146.
- <sup>84</sup> Publications of the Occupational Safety and Health Administration in Finland 3:2022: *Ulkomaisen työvoiman käytön valvonta vuonna 2021* (in Finnish) ([https://www.tyosuojelu.fi/documents/14660/2642702/TSH\\_raportti\\_Ulkomaisen\\_tyovoiman\\_kayton\\_valvonta\\_vuonna\\_2021/](https://www.tyosuojelu.fi/documents/14660/2642702/TSH_raportti_Ulkomaisen_tyovoiman_kayton_valvonta_vuonna_2021/)).
- <sup>85</sup> Publications of the Ministry of Justice, Memorandums and statements 2022:27: *Addressing the Democratic Deficit among Immigrants and Multilingual Finns Working Group Report and Recommendations* (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-400-466-4>).
- <sup>86</sup> Recommendation 100.140.
- <sup>87</sup> Recommendation 100.150.
- <sup>88</sup> For example, in the ONE project, guidance material for refugees on the administrative process and processing of applications was created. The material is translated into 13 languages, and takes into account children arriving without a guardian.
- <sup>89</sup> Recommendation 100.151.
- <sup>90</sup> Recommendation 100.29.
- <sup>91</sup> Publications of the Ministry of Education and Culture 2020:4: *The National Youth Work and Youth Policy Programme 2020–2023*.  
Aiming to ensure a meaningful life and participation in society for all young people



- (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-263-887-8>).
- <sup>92</sup> Publications of the Finnish Government 2022:51: Language Policy Programme. Government Resolution (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-383-645-7>).
- <sup>93</sup> Recommendations 100.141–142.
- <sup>94</sup> Hallituksen esitys eduskunnalle laiksi kaivoslain muuttamiseksi (in Finnish): <https://tem.fi/hanke?tunnus=TEM090:00/2019>.
- <sup>95</sup> By decision of the Government, the national Museum of Finland submitted its collection of more than 2.200 Sámi objects to the Sámi Museum Siida in 2021. The Vapriikki Museum Centre of Tampere also donated its Sámi collection to the Sámi Museum in 2015 and the Hämeenlinna Museum 2016, repatriating the collections to the Sámi communities. The protection of traditional knowledge and immaterial property of indigenous peoples in the Nordic countries was brought up at the conference of the Nordic Council of Ministers in November 2021 during Finland's Presidency. The conference focused on protecting the Sámi's own perspective and the cultural expressions of their own work, such as handicrafts and yoiks. The ministers responsible for intellectual property (IP) rights and Nordic cooperation, the Nordic Council of Ministers and representatives of the Sámi Parliament in Finland, Sweden and Norway encouraged them to continue their cooperation in the coming years. Increasing knowledge on the one hand on the rights of indigenous peoples and on the other on the system of intellectual property rights was considered central.
- <sup>96</sup> Establishing the Truth and Reconciliation Commission Concerning the Sámi People: <https://vnk.fi/en/truth-and-reconciliation-commission-concerning-the-sami-people>.
- <sup>97</sup> Recommendation 100.143.
- <sup>98</sup> National Democracy Programme 2025: <https://oikeusministerio.fi/en/national-democracy-programme-2025>.
- <sup>99</sup> Recommendation 100.85.
- <sup>100</sup> Highlighting the skills of asylum seekers and increasing activity at reception centres: <https://migri.fi/en/-/turvapaikanhakijoiden-osaaminen-esille-ja-lisaa-aktivoivaa-tekemista-vastaanottokeskuksiin>.
- <sup>101</sup> Recommendation 100.139.
- <sup>102</sup> Recommendation 100.137.
- <sup>103</sup> Publications of the Ministry of Justice, Reports and guidelines 2021:17: Fundamental right barometer (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-259-821-9>).
- <sup>104</sup> Committee on Economic, Social and Cultural Rights. Concluding observations on the seventh periodic report of Finland (E/C.12/FIN/CO/7), paragraphs 29 and 30.
- <sup>105</sup> Publications of the Ministry of Social Affairs and Health 2021:2: Right to social inclusion and equality. National Action Plan on the UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities (2020–2023) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-00-5422-9>).
- <sup>106</sup> Recommendation 100.135.
- <sup>107</sup> Recommendations 100.124 and 100.130 (noted).
- <sup>108</sup> Publications of the Prime Minister's Office 2021:5: Handbook on child impact assessment for law drafters (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-383-370-8>).
- <sup>109</sup> Voice of Children and Young People in Europe: <https://oikeusministerio.fi/en/project?tunnus=OM016:00/2021>.
- <sup>110</sup> Lastensuojelun käsikirja: <https://thl.fi/fi/web/lastensuojelun-kasikirja> (in Finnish).
- <sup>111</sup> Recommendation 100.125.
- <sup>112</sup> Lastensuojelu: <https://thl.fi/fi/web/lastensuojelun-kasikirja/toimijat-tyon-tuki-hallinto/lastensuojelija-thl/lastensuojelun-tilastoa> (in Finnish).
- <sup>113</sup> Recommendation 100.128.
- <sup>114</sup> Recommendation 100.127.
- <sup>115</sup> Recommendations 100.132 and 100.133–34 (noted).
- <sup>116</sup> Ihmiskaupan uhrien auttamista koskevan lainsäädännön uudistamista valmisteleva työryhmä: <https://valtioneuvosto.fi/hanke?tunnus=STM054:00/2020> (in Finnish).
- <sup>117</sup> Recommendations 100.80–81.
- <sup>118</sup> Publications of the Ministry of Justice, Memorandums and statements 2021:15: Finland fights human trafficking. Action Plan against Trafficking in Human Beings (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-259-824-0>).
- <sup>119</sup> Publications of the Government's analysis, assessment and research activities 2022:18: Trafficking in human beings and associated crimes. Application of the criminal provisions (in Finnish) (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-383-330-2>).
- <sup>120</sup> Recommendation 100.77.
- <sup>121</sup> The assistance system maintains a website that provides different kinds of tools on how to identify a victim of human trafficking and how to help them to find guidance and services. Materials are provided in several different languages, and the assistance system has a 24/7 phone service for information. The assistance system provides to victims with a possibility to rest and evaluate their situation with the help of professionals.

- <sup>122</sup> Recommendations 100.78–79 and 100.82–83.
- <sup>123</sup> Government proposal for health and social services reform and related legislation adopted by Parliament: <https://soteuudistus.fi/en/-/1271139/government-proposal-for-health-and-social-services-reform-and-related-legislation-adopted-by-parliament>.
- <sup>124</sup> Recommendation 100.87.
- <sup>125</sup> The coronavirus pandemic increased the number of young adults receiving long-term social assistance: [https://kestavakehitys.fi/-/yhteiskunnallinen-eriarvoisuus-2021-koronapandemia-kasvatti-pitkaaikaisesti-toimeentulotukea-saavien-nuorten-aikuisten-maaraa?languageId=en\\_US](https://kestavakehitys.fi/-/yhteiskunnallinen-eriarvoisuus-2021-koronapandemia-kasvatti-pitkaaikaisesti-toimeentulotukea-saavien-nuorten-aikuisten-maaraa?languageId=en_US).
- <sup>126</sup> Publications of the Ministry of Social Affairs and Health 2020:31: National Programme on Ageing 2030. For an age-competent Finland (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-00-8431-8>).
- <sup>127</sup> Recommendation 100.97.
- <sup>128</sup> Demokratia- ja ihmisoikeuskasvatuksen kehittämisen ohjausryhmä: <https://okm.fi/en/project?tunnus=OKM035:00/2020> (in Finnish).
- <sup>129</sup> Recommendation 100.33.
- <sup>130</sup> *E.g.* the University of Helsinki, in cooperation with and co-funded by the Ministry of Justice, the Human Rights Centre and the Ministry of Education and Culture, carried out a project in 2018–2019 to develop democracy and human rights education in teacher education; in 2020–2021, learning materials on various themes, such as fundamental and human rights in general, the UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities, inclusion, and indigenous Sámi people, were produced; teacher education curricula and study contents have been developed further.
- <sup>131</sup> Recommendations 100.34 and 100.94.
- <sup>132</sup> Note verbale dated 22 June 2021 from the Permanent Mission of Finland to the United Nations addressed to the President of the General Assembly (A/76/93).
- <sup>133</sup> Ministry for Foreign Affairs (2018): Women, Peace and Security. Finland's National Action Plan 2018–2021 (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-281-327-5>).
- <sup>134</sup> At the national level, the 1325 agenda has been incorporated in the Government Programme. At an international level (in international organisations) and at a local level (in regions affected by crises and conflicts), the objectives are pursued through crisis management, development cooperation, humanitarian aid, expert assistance, training and diplomacy. The Government is currently drafting its fourth National Action Plan on the implementation of the 1325 agenda.
- <sup>135</sup> Publications of the Ministry for Foreign Affairs 2021:5: Youth, Peace and Security: Finland's National Action Plan 2021–2024. Finland's National Action Plan for the implementation of the UN Security Council Resolution on Youth, Peace and Security 2021–2024 (<http://urn.fi/URN:ISBN:978-952-281-368-8>).
- <sup>136</sup> Development cooperation appropriations: <https://um.fi/development-cooperation-appropriations>.
- <sup>137</sup> In October 2021, Finland co-sponsored the Human Rights Council's Resolution (48/13) on the human right to a clean, healthy and sustainable environment.
- <sup>138</sup> As part of monitoring the sustainable development goals, the following indicators were selected: carbon footprint of private consumption, consumption of different foods, carbon dioxide emissions from passenger transport by modes of transport, total municipal waste, municipal waste in per treatment type, carbon footprint of public procurement, amount of decaying wood on forest lands and fields of high natural value, nutrient loading from rivers to the Baltic Sea, atmospheric sulphur, nitrogen and fine particulate emissions, and subsidies that are harmful to the environment. See statistics: [https://kestavakehitys.fi/-/yksityinen-kulutus-2021-suomalaisten-kulutuksen-hiilijalanjalki-on-pysynyt-liian-suurena?languageId=en\\_US](https://kestavakehitys.fi/-/yksityinen-kulutus-2021-suomalaisten-kulutuksen-hiilijalanjalki-on-pysynyt-liian-suurena?languageId=en_US) and [https://kestavakehitys.fi/-/luonnon-ja-ympariston-tila-2021-elonkirjo-hupenee-edelleen-ymparistonsuojelussa-myos-monia-onnistumisia?languageId=en\\_US](https://kestavakehitys.fi/-/luonnon-ja-ympariston-tila-2021-elonkirjo-hupenee-edelleen-ymparistonsuojelussa-myos-monia-onnistumisia?languageId=en_US).
- <sup>139</sup> Truth and Reconciliation Commission Concerning the Sámi People: <https://sdtsk.fi/en/home/>.